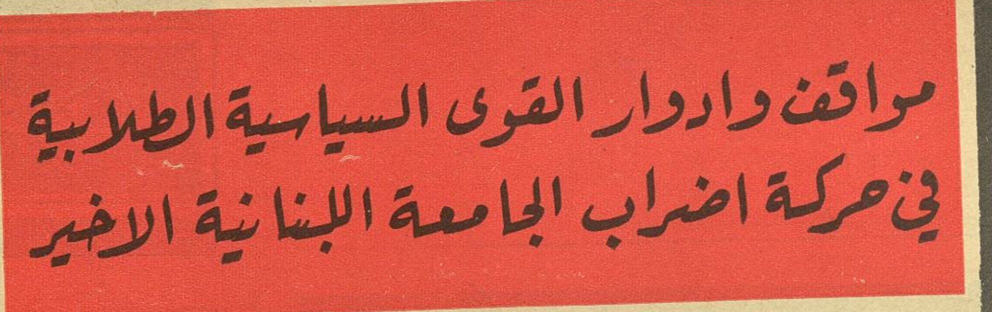
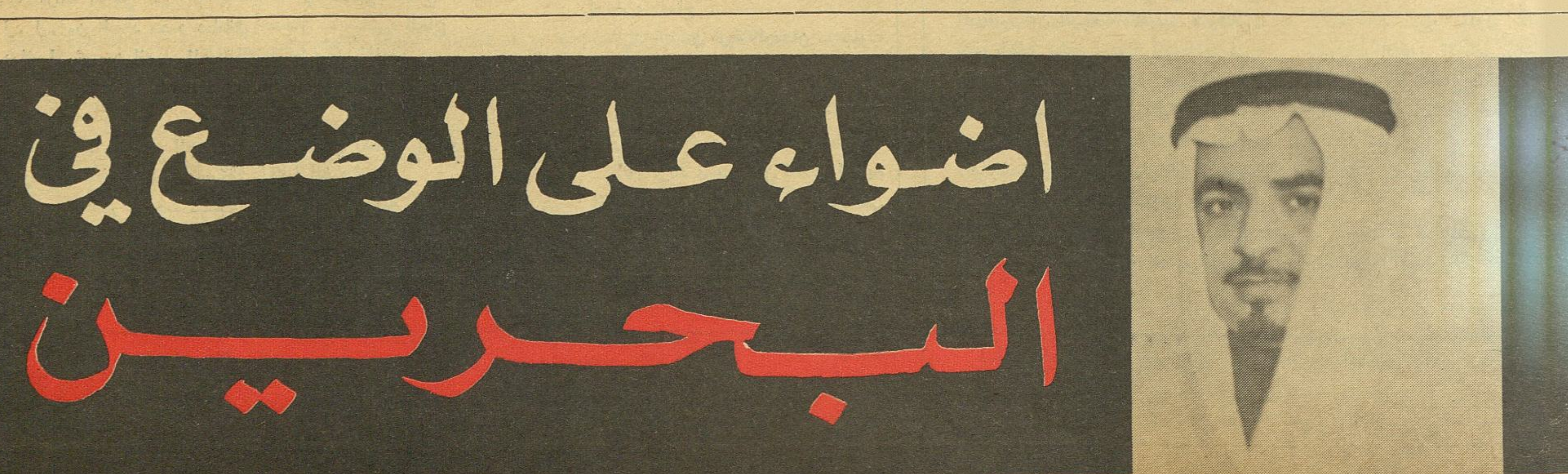
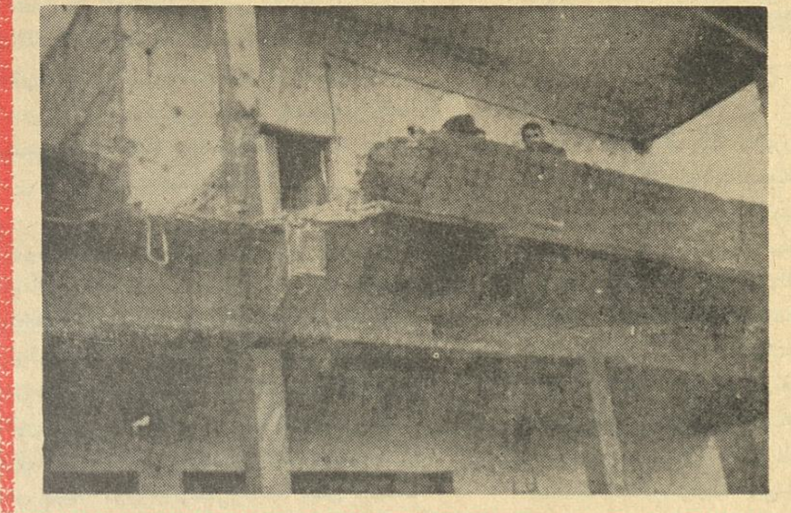




بيروت • الاثنين ٩-٢-١٩٧٠ • العدد ٥٠١ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا •
AL - Hourriah - No 501 • 9 - 2 - 1970 • Beyrouth















■■■

ازاء العدوان المتواصل الذي يتعرض له الجنوب .. ماذا تفعل الزعامات المهترئة ، وما الذي يتوجب على الحركة الوطنية والمقاومة أن تبادرا الى القيام به ..

■■■

العدوان والمواجهة

ياتي الهجوم على عيتا الشعب في اعقاب هجمات عديدة على الحدود اللبنانية ، شهدتها الاسابيع الاخيرة . كالعادة لم يكن هناك رد ،ولم يسمع صوت من الناحية الاخرى . وكالعادة واجه السكان عزلا القنابل المتساقطة عليهم.. غير أن بعض الزعماء والسادة صحوا اخر الامر ، وتلقينا منهم بيانات كثيرة ، كانت في أغلبها ترسم صورا قلمية لمشاعرهم الخاصة ازاء ما يجري . طبعا لم يكن هناك ادانة لاحد . فالعدوان الاسرائيلي يسقط علينا كالقدر الذي خط في اللوح المكتوب . وعلينا أن نقابله بضراعات لا حد لها ، وبكاء طويل من الذين اصابهم الصداع من وميض القنابل . كما أن زعماء اخرون لم يعبروا فقط عن مشاعرهم الغالية بل رفعوا اصبع الادانة ، قاصدين الى أن يصفوا في جلبة المدافع حساباتهم المحلية ، وهؤلاء لم يتورعوا اثناء تصفية الحسابات أن يضربوا من كل الجوانب ، وكانت ضرباتهم العمياء تدمي احيانا . وفي احيان اخرى كانوا يتوجهون الى بيروت ، وفي رؤوسهم ذكريات مؤلمة عن الانتخابات الماضية . وقضيتهم الوحيدة كانت مقارعة السلطة بهذا الجيش من الفلاحين المرعوبين الذين يتلقون الرصاص بدون ادنى حماية . والمسألة تنتهي عند هذا الحد . السلطة غائبة كما يقولون وحتى المطالب التي يرفعها اناس يتكلمون زورا باسم الجماهير انما تهدف الى وضع الناس في دوامة من الامل الكاذب . ولا قيمة للحديث عن الدفاع من سلطة ترفض مبدئيا الدخول في الحرب . كلام صحيح . غير أن هؤلاء الزعماء الفرسان لا يقولون لنا مرة واحدة ما ينبغي عليهم أن يقوموا به ، فلا دور لهم سوى الصراخ والتشهير والمتاجرة بخوف الناس وفقرهم وتقزيم القضية حتى تضحى مصلحة شخصية : مسألتهم همهم مع السلطة ومشاكلهم الخاصة التي تخرج من بؤرة السياسة المحلية . ولعبة الانتخابات الدائمة ..

زعماء اخرون كانوا يخرجون كلما اشتدت الامور لائحة طويلة من المطالب ، يسبقها توشيح طويل من الجمل العاطفية الرخيصة والتساؤلات المعلقة ، والمطالب تصاغ وكأنها التقطت فورا من افواه الجماهير : التحصين ،التسليح ، التجنيد ، سيل من المطالب مرفوعة على اطباق من ذهب لجميع الهيئات والمؤسسات العليا لا تستثني منها واحدا ، غير أن هذه اللوائح الاشبه بصلوات الاستفتاء ، لا تذكر لنا كلمة واحدة عن دور السلطة نفسها في الدفاع عن الجنوب ، فمن المفروغ منه انها لن تدافع ، بحيث أن الدعوة الى تسليح الاهالي تبدو وكأنها نوعا من الحماية «الشعبية» لانسحاب السلطة . طبعا لا نستطيع أن ننزه هؤلاء الزعماء عن المصالح الشخصية . فهم وأغلبهم من الوجوه الجديدة ، يريدون أن يفتحوا صراعا حاميا مع الوجوه القديمة ، مع السياسيين « المهترئين » ، ملوحين بضرورة ظهور زعامة جديدة في الساحة ، وجملة بياناتهم وخطبهم تتوجه فورا الى مراكز الزعامة القديمة .

حركة هؤلاء الزعماء جميعهم – على قدمها – تبدو وكأنها مزودة بزخم جديد . فانسحاب السلطة حررهم من بعض الاعباء اليومية ومنحهم مجالا اوسع للتحرك والضجيج . كما أنه جعلهم يقفون وجها لوجه امام خصوماتهم القديمة ، واخصامهم التقليديين . وكل منهم يتحين الفرصة ليقوم بضربة ثارية مجلجلة . كما أن الجو النسبي الذي خلقه القصف ، يفرض على هؤلاء الزعماء أن يعودوا الى « قواعدهم » ، وان يشغلوا هذه القواعد بفيض من الالهيات ، والحركات البهلوانية والقفز على المنابر . غير أن السلطة ليست بعيدة عما يجري ، فليس هناك اجدى من هذه الضجة الفارغة لتغطية تخاذلها وانسحابها.

كما أن هذه المعركة الناشبة بين اولئك وهؤلاء، يفسح لها المجال لتدخل في الحلبة فرسانها الخصوصيين . وهؤلاء يدخلون الساحة بهيبة الفرساء وهيئة الفرسان . والواحد منهم يدخل كالملك الشمس ، وجوده وحده يضع الامور في نصابها . وهو علاوة على ذلك ، فوق الصغائر. والصراع العشائري الناشب لا يهم بأية حال شخصا مثله يفتح قلبه ونوافذه للرياح الاتية من الشرق والغرب . ويحمل هم الجنوب ،وجرح الجنوب على كتفيه ، شخصيات كهذه تعالج المسألة من خلال سبحات صوفية ، هي التي تبرز في النهاية لتجني لصالحها حساب الارباح والخسائر اخر الامر .

أما الناس الذين يبيتون تحت القصف ،والذين ينتزع ذويهم من بينهم في ظلمات الليل ، والذين يوالون النزوح الكبير نحو المدن الامنة، فهم خارج الحساب ، وعلى هامش القضية ، غير أن الضجة الفارغة التي يثيرها الزعماء ،يبدو أنها تترك صداها الحقيقي في بيروت لا في القرى المذعورة . وهي قد تحرك وسطا من مداومي قراءة الصحف . اكثر مما تحرك سكان الريف الاعزل . فرغم فقر الحركة الشعبية ،لا تستطيع بيانات الزعماء أن تجد كثيرا من المنصتين .

ما يهمنا نحن هو وضع الحركة الشعبية والمقاومة في الجنوب . في ظل ما يحدث في المرحلة الراهنة ، ولما كانت هذه المسألة تتطلب تحليلا طويلا فاننا نكتفي هنا ببعض الاشارات القليلة .

السكان والمقاومة في الجنوب يواجهون وضعا فريدا ، يمكن تلخيصه بعبارة واحدة هي : المنطقة في حالة حرب ، أما السلطة فلا . وأعباء الدفاع تقع اذن بصورة أولى على عاتق المقاومة والاهالي . من هنا يبدو موقف المقاومة في الجنوب دقيقا للغاية . فاذا كانت المقاومة بوجه عام تعمل في ظل المعارك التي تخوضها الانظمة العربية على طول خط المواجهة ، فان المقاومة في الجنوب تجد نفسها عزلاء في المواجهة ، ومن هنا لامفر أمامها من التكيف مع هذا الوضع الخاص ومن تفهم متطلباته الفورية . غير أن ذلك يصطدم بعقبة اساسية هي افتقار المقاومة لتحليل سياسي للموقف الراهن .. ان المقاومة في الجنوب تجد نفسها مباشرة في مواجهة الجماهير ، وهي لذلك مجبرة على أن تربط الافق الثوري لحركة المقاومة بالتعاطي الدائم مع الجماهير والعلاقة الثورية معها . ومن هنا تكتسب المقاومة تمايزها الاساسي عن الجيوش النظامية . واذا كان وضع المقاومة في لبنان يبدو – بشكل نسبي – وضعا فريدا ، فان على المقاومة أن ترى في التجربة التي تتعرض لها في لبنان ، مقياسا لقدراتها على تحقيق طموحاتها ، وهي أن تنتقل من رديف للجيوش النظامية الى جسم مسلح يخضع المعركة لمتطلباته الخاصة .

ان الضجة التي يثيرها الزعماء ، رغم ضآلة صداها ، انما تشير بشكل اساسي الى فقر الحركة الشعبية وافتقارها للتنظيم . ان ما نطلبه من المقاومة ، من تحرك باتجاه الجماهير والاستجابة للظروف الموضوعية المفروضة عليها ، ليس مطلبا يسيرا ، اذ يفرض على المقاومة تغييرات حقيقية في تركيبها وتكوينها الراهن . غير أن هذا المطلب لا يمكن أن يتحقق الا بالتعاطي المتواصل مع حركة شعبية منظمة تقدمية . وعلى هذا فان انشاء مجالس شعبية ولجان للدفاع الشعبي ضرورة حاسمة .

الاسبوع في سطور

شريط العمليات العسكرية للجبهة الشعبية الديمقراطية

النشاط الفدائي

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية البيانات العسكرية التالية :

بيان عمليات رقم ٢٣٤

١ — في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٣٠—١—١٩٧٠ أطلق احد قناصتنا النار على احد افراد العدو في منطقة التركمانية ، فارداه قتيلا . وعلى الفور تقدمت الى مكان الحادث نصف مجنزرة للعدو لنجدة القتيل ، نزل منها ثلاثة جنود ، اطلق عليهم كميننا المتقدم النار فاصابهم جميعا اصابات قاتلة .

هذا وعادت المجموعة الى قواعدها سالمة .

٢ — قام ثوارنا بمهاجمة مراقبة الخطيب بالصواريخ في تمام الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ١—٢—١٩٧٠، فاصابوا المراقبة اصابة مباشرة وشوهد علم المراقبة وهو يحترق .

وعادت القوة المهاجمة الى قواعدها سالمة .

بيان عمليات رقم ٢٣٥

قامت مجموعة من قواتنا بنصب كمين لدوريات العدو على الطريق الواصل بين منطقتي الخطيب والشويعر ، وفي تمام الساعة السابعة من صباح يوم ١—٢—١٩٧٠ ، قدمت الى المنطقة دورية هندسة للعدو لتفتيشها من الالغام وعندها انقضت عليها قواتنا بالرشاشات والقنابل اليدوية ، مما أدى الى اصابة جميع افراد الدورية وعددهم ستة افراد ، وعلى الاثر قام العدو بالرد بنيران كثيفة من رشاشاته ودباباته ومدافع الهاوزر الثقيلة بالاضافة الى طائرة هليوكبتر في محاولة لتطويق قواتنا ، ولكن مجموعات الحماية تدخلت بنيران غزيرة ، مما مكن قواتنا من الانسحاب سالمة .

بيان عمليات رقم ٢٣٦

في تمام الساعة التاسعة والربع من مساء يوم ١—٢—٧٠ قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بالهجوم على احد الكمائن المتقدمة للعدو في منطقة الرقة، مما اضطر العدو الى اطلاق القذائف والاعيرة النارية المختلفة باتجاه القوة المهاجمة ، الا أن مجموعات الحماية تمكنت من تحويل الضغط على المنطقة باتجاه نيرانها ممكنة القوة المهاجمة من تنفيذ مهماتها بنجاح ، حيث تمكنت من الانسحاب بسلام .

بيان عمليات رقم ٢٣٧

١ — بتاريخ ٣—٢—١٩٧٠ ، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف صباحا ، قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بنصب كمين لسيارات العدو على الطريق الترابي المؤدي الى تلة موسى في الغور الشمالي ، وعند قدوم السيارة فاجأها مقاتلونا بالاسلحة المختلفة الرشاشة ، وقد قتل وجرح جميع افراد السيارة وقد رد العدو من مواقعه الامامية بمختلف الاسلحة ، الا أن مقاتلونا عادوا الى قواعدهم سالمين .

٢ — بتاريخ ٤—٢—١٩٧٠ ، وفي الساعة العاشرة صباحا ، اطلق احد عناصر القناصة النار على احد جنود العدو في مراقبة ام توتة في الغور الشمالي فارداه قتيلا .

بيان عمليات رقم ٢٣٨

بتاريخ ٤—٢—١٩٧٠ ، وفي تمام الساعة العاشرة والربع صباحا نصبت احدى مجموعاتنا المقاتلة كمينا لسيارة لاندروفر في موقع تل موسى وعند قدوم السيارة ونزول ٦ جنود من افراد العدو فيها فاجأهم مقاتلونا بالاسلحة الرشاشات المختلفة .

وقد رد العدو بالنيران من الدبابات والرشاشات المتوسطة ، الا أن مقاتلونا استطاعوا الانسحاب الى قواعدهم سالمين وقد شوهدت سيارات الاسعاف تهرع الى مكان الحادث لنقل القتلى والجرحى ، وقد اعترف العدو بالحادث .

تصريح صحفي للمكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية عن زيارة صالح رأفت لليمن الجنوبي :

■ رفض جميع المشاريع المطروحة لتصفية القضية الفلسطينية
■ استنكار تصريحات الملك الحسن عن "الدولة الفلسطينية الديمقراطية"
■ ضرورة تعزيز العلاقات مع الدول الاشتراكية

أصدر المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية التصريح الصحفي التالي :

قام الرفيق صالح رأفت عضو المكتب السياسي ، وناطق رسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، بزيارة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في الفترة ما بين ١٧—١٣ يناير ١٩٧٠ حيث قام باجراء سلسلة من المباحثات وتبادل وجهات النظر مع الاخوة اعضاء مجلس الرئاسة وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية والقيادة العامة لتنظيم الجبهة القومية، وكذلك مع عدد من ممثلي الدول الاشتراكية ، وحركات التحرر الوطني في المنطقة .

وقد تاكد خلال هذه المباحثات وجود فهم مشترك مع الاخوة المسؤولين في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حول الظروف الراهنة والملحة المحيطة بحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وبشكل خاص المؤامرات الامبريالية لتصفية المقاومة الفلسطينية تمهيدا لضربها لتصفية القضية الفلسطينية وحقوق شعب فلسطين باسم ما يسمى بالحلول السلمية للقضية وباسم قرارات مجلس الامن .

وقد عبر عن رفض المشاريع الامريكية والبريطانية والفرنسية المطروحة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال حلول انفرادية مع الدول العربية بمفاوضات على طريقة رودس ، كما استنكر محاولات الانظمة الرجعية لتنفيذ هذه المشاريع بما في ذلك التصريحات الصادرة عن الرجعية المغربية ، والتي تدعو لتنفيذ مشروع دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو المشروع الذي طرحته دوائر الامبريالية العالمية، في محاولة منها لاجهاض الخط الثوري الهادف تحقيق دولة ديمقراطية شعبية فلسطينية ، والتي يتم بناؤها من خلال النضال الشعبي المسلح الهادف تهديم مؤسسات الدولة الصهيونية متمثلة بأجهزتها الادارية والعسكرية ، واقامة مؤسسات دولة حديثة يساهم فيها الجميع دون مضامين عنصرية أو طائفية ، او استغلال شعب لشعب، او انسان لانسان . كذلك استنكر المحاولات الرجعية للضغط على حركة المقاومة وتفتيتها ومحاولة افتعال الصدامات بين صفوف حركة المقاومة الفلسطينية ، وقد تأكد للجميع في هذه المباحثات أن النضال الجماهيري المسلح والمنظم في اطار جبهة وطنية عريضة فلسطينية هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المؤامرات الامبريالية والرجعية والصهيونية لضرب حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، وان اخطر ما يواجه المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة هو المحاولات الرجعية الهادفة تفتيت الجبهة الفلسطينية لاضعافها والقضاء على الفصائل المتقدمة فيها .

أكدت الجبهة خلال المحادثات التي تمت مع ممثلي الدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطني على ضرورة تعزيز اللقاءات الدائمة بين كافة حركات التحرر الوطني في المنطقة وضرورة تساندها النضالي ، كما أكدت ضرورة تعزيز العلاقات مع كافة دول المنظومة الاشتراكية ضمن مبدأ الاممية البروليتارية مع الحفاظ على الخط السياسي المستقل لكل تنظيم أو دولة اشتراكية ، وضرورة النضال الدائم من أجل تعزيز الجبهة العالمية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية ، ومن أجل الحفاظ على المبادىء الثورية للماركسية اللينينية من كافة الانحرافات بما فيها النزعات التروتسكية المغامرة والنزعات الشوفينية .

كما اكد ممثلو الدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطني مساندتهم وتعاطفهم مع الكفاح الشعبي المسلح الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني وأكدوا وقوفهم بحزم ضد كافة المشاريع الاميركية والبريطانية المقترحة .

المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

التضييق على نشاط الطلبة الفلسطينيين من قبل الشرطة في المانيا وفرنسا

بدأ الطلبة الفلسطينيون في المانيا الغربية يتعرضون للارهاب والتضييق من الشرطة الالمانية .

ففي ٩ كانون الثاني قام رجال الشرطة الالمان بمداهمة مساكن الطلبة الفلسطينيين في برلين الغربية والمدن الالمانية الاخرى وصادروا المنشورات والملصقات المؤيدة للقضية الفلسطينية .

هذا وقد تلقت «الحرية» من ديجون — فرنسا ، بيانا عن اضطهاد احد الطلبة الفلسطينيين ، وهو عبد الله الرملاوي الفلسطيني الجنسية والطالب في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في ديجون . فقد تلقى الطالب أمرا بالطرد بحجة أنه يحمل « اقامة مؤقتة » .

الا أن الاسباب الحقيقية تتعلق بكون الطالب عضوا في اتحاد طلبة فلسطين الذي ينشط من أجل شرح القضية الفلسطينية .

● تبرعات جديدة للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ●

وردت بواسطة « الحرية » للجبهة الديمقراطية التبرعات التالية :

٧٠ ل. ل. من منطقة برج رحال — لبنان .
١٠ دولار أميركي من السيد عيسى صابات في تورنتو — كندا .
١٠ دولار أميركي من السيد سامي صابات في تورنتو — كندا .
٤٦ ل. ل. من أهالي بلدة العباسية — لبنان .
٢٣٤ ل. ل. من سيدات منطقة صور — لبنان .
٥٠ ل. ل. من أهالي البرغلية — لبنان
٣٠ ل. ل. من مدرسة عائشة أم المؤمنين في صيدا
٦٠٠٤٠٠ فرنك افريقي من الجالية اللبنانية في شاطىء العاج .
٤٠٠ ل. ل. من السيد محمد عطية في أبيدجان — شاطىء العاج
١٢٠ دولار أميركي من أنصار الجبهة الديمقراطية في المغرب .
٣٠٠ مارك من أنصار الجبهة الديمقراطية في منطقة توبنجن — المانيا الغربية .
٣٨٠ مارك من أنصار الجبهة الديمقراطية في المانيا الغربية .
٤٠٠ مارك بواسطة السيد ع. بركة في المانيا الغربية
٢٦٠ مارك من أنصار الجبهة الديمقراطية بواسطة السيد ع. ج.
٣٨٠ مارك من العمال العرب في منطقة تيبنجن — المانيا الغربية

٣٢٥ مارك من أنصار الجبهة الديمقراطية في كولون — المانيا الغربية

٢٠٠ مارك من الطلبة العرب انصار الجبهة الديمقراطية في منطقة جيسن — المانيا الغربية .

٦ اساور ذهبية من السيدة فاطمة عجمي حرم السيد رضا شعيب في تاندا — شاطىء العاج .

١ سوار ذهبي بقيمة ٤ ل ذهبية من حرم السيد أحمد لقيس في ادزوبي — شاطىء العاج .

٣ كنزات من قرية الريحان — جنوب لبنان .

٥٠ جنيه استرليني من جمعية الطلبة العراقيين — فرع كاردف — بريطانيا .

٢٥٠ فرنك فرنسي من أنصار الجبهة الديمقراطية بفرنسا بواسطة السيد علي عبد الساتر .

الحرية — صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة المعاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

يوم التضامن مع شعب فلسطين في كندا

تم في الحادي والثلاثين من كانون الثاني « يناير » ١٩٧٠ وباشراف منظمة الطلبة العرب ومنظمة الطلبة الفلسطينيين عقد يوم لدعم الشعب الفلسطيني . وقد حضر يوم التضامن هذا زهاء ٣٠٠ شخص ، كما تمثلت فيه كافة التنظيمات والاحزاب اليسارية واحزاب القوة السوداء في أميركا . واشتمل يوم التضامن على تقارير عن حركة المقاومة الفلسطينية وعن الامبريالية والصهيونية والعلاقة بينهما ، وقد تكلم في هذه المواضيع ممثلو التنظيمات والاحزاب التقدمية في الولايات المتحدة وكندا ، كما ساهم فيه السيد جيرار شاليان ، والسيد مايكال هادكنز عن منظمة الطلاب الاشتراكيين .

حول تنفيذ اتفاق القاهرة

الجبهة الشعبية الديمقراطية تكشف محاولات وضع القيود مجددا على العمل الفدائي

● السلطة تعمل لايقاف التدريب في المخيمات ، عودة الدرك ، وتقييد حرية التنقل للفدائيين في الجنوب

كشفت الجبهة الشعبية الديمقراطية (فرع لبنان) حقيقة ما يجري بالنسبة لتنفيذ اتفاق القاهرة وما تخطط له السلطة لتحويل هذا التنفيذ الى قيود على العمل الفدائي ، فقد شرحت الجبهة ببيان مفصل مخطط السلطة :

ان ما أعلنته السلطة اللبنانية مؤخرا حول عودة الدرك الى المخيمات — وقف التدريب فيها ، والاتفاق على معسكر للتدريب في منطقة ما من لبنان والاعلان بأن اتفاقا قد حصل حول السلاح في المخيمات ووضع قيود على العمل الفدائي في الجنوب ، تصل الى حد الموافقة المسبقة على كل عملية وتحدد الطريق الذي ستسلكه الزمرة للقيام بعمليتها ، وحصر عدد المقاتلين في القطاع الاوسط .

كل هذه القضايا تعرضها السلطة في الاجتماعات مع ممثلي المنظمات الفدائية وللجماهير على انها التطبيق الصحيح لاتفاق القاهرة ، من هنا اصبح من الضروري توضيح هذه القضايا واظهار خطورتها :

أولا : ان اتفاق القاهرة نص على حرية العمل الفدائي في الاراضي اللبنانية — اسوة بحريته في كل الاراضي العربية ، وقد بدأت هذه الحرية تتحول في التطبيق الى قيود على العمل الفدائي ، ضد العدو الصهيوني — حتى وصلت في بعض الفترات الى ايقاف العمليات من الاراضي اللبنانية من خلال تقييد انتقال الفدائيين ، وفرض منع التجول ليلا في الجنوب الخ .

ثانيا : نص اتفاق القاهرة على حرية الجماهير الفلسطينية في المخيمات وتعبئتها من أجل دعم وتطوير النضال الوطني للمقاومة . وقد بدأت تتحول هذه الحرية الى قيود تدريجية على العمل الجماهيري في المخيمات ، تمثلت بما يلي :

١ — وقف التدريب في المخيمات على أمل نقله الى معسكر خاص بعيدا عن المخيمات لاضافة صعوبات جديدة أمام المهمة الملقاة على عاتق المقاومة ، وهي تدريب الجماهير الفلسطينية لتشكل رافدا لا ينضب يمد المقاومة دائما بالعناصر المدربة ويمد المخيمات بالميليشيا القادرة على حماية المخيمات من اي اعتداء خارجي .

ان استعداد الدولة لاقامة معسكر خاص بالتدريب واستعمال الذخيرة الحية — ان امكن استعمال هذا المعسكر — لا يمثل بديلا للتدريب في المخيمات — لان التدريب داخل المخيمات يبقى الوسيلة الوحيدة لتدريب جماهير المخيمات ، وتحويل كل من فيها الى مدرب على استعمال السلاح ، وذلك لتلازم التدريب في المخيمات مع اوضاع وظروف العمال والطلاب وجميع الذين لا يستطيعون مغادرة المخيم لفترة طويلة بسبب اعمالهم واحوالهم المعيشية .

ان اعتبار معسكر التدريب المقترح بديلا عن التدريب في المخيمات ما هو الا مخرج لتغطية ايقاف التدريب في المخيمات ، والا ما هو الضرر الذي يلحق بلبنان واللبنانيين من تحويل شعب فلسطين الى شعب قادر على استعمال السلاح دفاعا عن حدوده واستعدادا لخوض معركة تحرير وطنه ؟.

ب — بالاتفاق على حظر السلاح في المخيم ومنع المقاتلين من حمله — داخل المخيم — كذلك منعهم من ارتداء ملابس القتال المرقطة الى اخر الممنوعات ، ان هذه القضايا ليست مجرد شكليات كما تحاول ان تطرحها الدولة انها تتعلق بمضمون هذه المظاهر كونها تحافظ داخل المخيم على روحية العمل الفدائي وتساهم في رفع معنويات الشعب الفلسطيني التي كادت ان تحقق داخل المخيمات ، وبالتالي هي مظهر من مظاهر حرية هذا الشعب التي تأبى الدولة الا وان تجرده من هذه « المظاهر الشكلية » ؟

ج — بالاتفاق على عودة الدرك الى المخيمات . ان هذا الموضوع لا ننظر اليه من المنظار الذي يقول به البعض « اننا نريد ان نقيم دولة داخل الدولة » ان وضع المسألة على هذا الشكل خاطىء من أساسه . ان عدم دخول الدرك الى المخيمات لا يعني انشاء دولة جديدة . والا لكانت هنالك الاف الدول في الاف القرى التي لا توجد فيها مخافر للدرك في كل انحاء لبنان . ان ما يعني فقط ان تدير المخيمات شؤونها ضمن الوضع اللبناني وليس بالخروج عن هذا الوضع . ان القصد الوحيد من اعادة دخول الدرك الى المخيمات هو اقامة دكتاتورية من جديد على سكان المخيمات كتلك التي يعرفها جيدا سكان المخيمات طوال السنين الماضية ، وبذلك تتمكن السلطة مرة ثانية من رصد اي تحرك جماهيري مسلح أو اعزل ، تدريجيا . وتمهيدا لعزل المخيمات عن قواعد المقاتلين .

واضاف البيان :

ان وعي خطة الدولة وحده كفيل بوضعنا على طريق تفويت الفرصة لتنفيذها ، وذلك :

أولا : برفضنا عودة الدرك الى المخيمات كخطوة اولى تتلوها المشاركة الجدية في ادارة المخيمات ذاتيا وذلك عن طريق تشكيل « المجالس الشعبية »

ثانيا : ان يصار الى تشكيل لجنة من المنظمات التي ترفض دخول الدرك للمخيمات وتصر على استمرار التدريب ان مثل هذه اللجنة يمكن أن تكون النواة الاولى للجان الشعبية تمهيدا للمجالس الشعبية لادارة المخيمات ذاتيا .

ثالثا : تقوم هذه اللجنة بجمع عناصر الميليشيا الخاصة بكل منظمة في المخيم في ميليشيا جماعية تسير ضمن خطة واحدة تضعها هذه اللجنة .

رابعا : ان تعمل هذه اللجنة على توفير السلاح للميليشيا وتوفير شتى وسائل الدفاع عن المخيم .

خامسا : تقوم هذه اللجنة بحملة توعية جماهيرية داخل المخيم هدفها فضح مخطط الدولة والعمل على احباطه بكافة الوسائل الممكنة .

سادسا : ان تعلن منظمات المقاومة وحدة قواها أمام السلطة وتلتزم بتوحيد عملها العسكري في قواعد الجنوب ، وتوحيد عملها على صعيد الميليشيا الشعبية في المخيمات ، وان تلتزم عمليا بالدفاع عن بعضها البعض لدى اي تعرض من السلطة الرجعية لاي منها في محاولة تصفية حركة المقاومة عبر الاستفراد بقواها فصيلا اثر الاخر ، وان تلتزم كلها بمواقف سياسية موحدة تمنع القوى الرجعية من تحقيق اهدافها في تقييد الجماهير الفلسطينية وشل حركتها السياسية والنضالية .

الجبهة الشعبية الديمقراطية
فرع لبنان

"حوار سلمي" بين بورتر وكرامي

رشيد كرامي

دوايت بورتر

نشرت معظم الصحف اللبنانية أول أمس نص الحوار الذي دار بين السفير الاميركي في بيروت دوايت بورتر والسيد رشيد كرامي رئيس الحكومة في اجتماع نادي الاسود — ليونز — ..

فقد فاجأ السفير الحاضرين بخطاب سياسي غير منتظر حول الموقف الاميركي من أزمة الشرق الاوسط ، ويأتي خطاب السفير الاميركي وسط حملة اعلامية وصحفية واسعة تقوم بها السفارة الاميركية في بيروت — ظهرت واضحة في بعض الصحف اللبنانية — تغطية لرسالة نيكسون الاخيرة الى المؤتمر الصهيوني في واشنطن من ناحية، وعرضا للمقترحات الاميركية التي جاءت في خطاب وليام روجرز وزير الخارجية الاميركية في ٩ كانون الاول الماضي من ناحية أخرى .

والملاحظة الرئيسية التي يلاحظها أي مراقب للنشاط الاعلامي الاميركي في بيروت ، هي التركيز على الاهتمام الاميركي بتسوية سلمية ، من ناحية ، ومسألة شكل المفاوضات من ناحية أخرى .

والجديد الذي جاء في خطاب السفير الاميركي هو تعرضه لمسألة المفاوضات على الشكل التالي :

— ايجاد نوع من الحوار بين العرب والاسرائيليين .

— ادراك أميركا لما سماه السفير بـ « الحساسيات العربية » — أي المفاوضات المباشرة والجلوس على مائدة واحدة مع الاسرائيليين .

— اهتمام أميركا تقديرا منها لهذه « الحساسيات العربية » — ! — بشكل الحوار على اساس ايجاد صيغة مقبولة من الطرفين للاتصال الفعلي بينهما .

وباسلوب ساخر عبر السفير الاميركي عن ذلك بالقول : « اتصال .. سواء عن طريق الحمام الزاجل أو التلفون أو عبر طاولة المفاوضات أو بواسطة قمر صناعي » !

ورد السيد كرامي على السفير الاميركي مكررا هذه المرة الاسطوانة العربية « عن السلام القائم على العدل » في نقطتين :

١ — القبول بقرار مجلس الامن الدولي ومبدأ التسوية السلمية .

٢ — رفض اسلوب المفاوضات مع اسرائيل .

واعتبر رد كرامي جريئا وحازما ، الا أن هذه الجرأة والحزم اصبحت غير قادرة على تغطية الروابط العضوية التي تربط الطبقة الحاكمة اللبنانية بالسياسة الاميركية .. فانتقاد السياسة الاميركية لفظيا وفي بعض المناسبات لا يحجب كون السياسة اللبنانية تقع ضمن منطقة النفوذ الاميركي ، ولا يغطي الممارسات السياسية الفعلية التي تلتقي عمليا بالموقف الاميركي .

بلاغ عسكري للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

بعد عمليات الخط الاحمر التي قامت بها قوات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في المنطقة الوسطى من ظفار والتي تكبد فيها العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات قام العدو بمحاولة نقل المعركة الى المنطقة الغربية التي يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي منذ سقوط مدينة رخيوت في ٢٣—٨—٦٩ وذلك في محاولة استفزازية وانتقامية لخسائره الجسيمة المتلاحقة من قوات جيش التحرير الشعبي .

ففي يوم ١٥—١—٧٠ وفي تمام الساعة الحادية عشرة صباحا قام العدو البريطاني بهجوم بحري على مدينة رخيوت محاولا انزال جنوده الى المدينة لاحتلالها وفرض سيطرته عليها من جديد، غير أن قواتنا المرابطة هناك استطاعت أن تصده وترده على اعقابه مدحورا .وفي اليوم التالي قام العدو بشن غارات جوية انتقامية على المدينة ،فتصدت له قواتنا الباسلة ، وارغمته على الفرار .

وفي يوم ٢١—١—٧٠ وفي الساعة السابعة مساء قام العدو بهجوم اخر على مدينة رخيوت تعززه القوات الجوية البريطانية التي أخذت تقصف المدينة بجميع انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة، وقد استبسلت قواتنا المرابطة في الدفاع عن المدينة واجبرت قوات البحرية والجوية على الفرار .. بعد أن أسقطت له طائرة من طراز هوكر هنتر ، وألحقت به خسائر فادحة في الارواح والمعدات .. وقد نتج من جراء القصف الجوي تدمير بعض القرى وأكواخ المواطنين في المدينة .

وفي الليلة نفسها قام العدو بشن غارة جوية على منطقة شعبوت، وأخذت طائراته المغيرة تقصف المنطقة بالقنابل المحرقة ، فتصدت لها وسائل دفاعنا الارضية وأجبرتها على الفرار ..



المأزق العربي

بين المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي، والمذكرة السوفياتية

المرحلة الدقيقة التي يمر بها الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتطلب وضوحا ودقة في التحليل ومعرفة حقيقية لكل مواقف الاطراف المختلفة :

الانظمة العربية ، حركة المقاومة الفلسطينية ، التحالف الامـيركي ـ الاسرائيلي ، الاتحـاد السوفياتي .. لان موجات التضليل والديماغوجية والعاطفية والدعاوة اللفظيةلم تزل تمارس في كل ميادين الاعلام والاعلان عن المواقف.. ولم تزل الانظمة التقدمية تغطي عجزها عن مجابهة اسرائيل والامبريالية تحت ستار كثيف من الدخان بالوعود وبالمبالغة والكذب على الجماهير ، أما الانظمة الرجعية المتواطئة مع أميركا ، وبالتالي مع اسرائيل فانها تقف ((متفرجة)) على ما يجري في الجبهة العربية ـ الاسرائيلية ، انتظارا لهزيمة أو استسلام تحمل مسؤوليتهما للانظمة التقدمية ، بينما هي قد خانت القضية الفلسطينية والوطنية منذ زمن بعيد ـ أي منذ قيام اسرائيل بالضبط ـ .

اذن ، ماذا يجري الان في المنطقة العربيةالتي هي على أبواب انفجار كما يعلق المعلقون ويلاحظ المراقبون ، وما هي حقيقة الاحداث التيتتوالى بسرعة ؟

للاجابة على هذه الاسئلة لا بد من تتبع سريع لمراحل الصراع منذ الهزيمة حتى الان ...

لقد كان شعار ((ازالة اثار العدوان)) الذي رفع بعد هزيمة ٥ حزيران يراهن على ثلاثة احتمالات رئيسية :

الاحتمالات الثلاثة

ـ الاحتمال الاول : اعادة بناء الجيش النظامي ليقف في مواجهة اسرائيل على خط الجبهة

ـ الاحتمال الثاني : المراهنة على تغيير في الموقف الاميركي بحيث لا يطابق الموقف الاسرائيلي تماما ، وبحيث يمكن من تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي وتحقيق تسوية سلمية تؤدي الى انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة في حرب حزيران .

ـ الاحتمال الثالث : القيام بحملة ضغوط سياسية وعسكرية تترافق مع نمو القدرة العسكرية للجيش النظامي ، انتهت اخيرا على الصعيد العسكري بشعار ((حرب الاستنزاف)) ، وعلى الصعيد السياسيبحملة دعاوية ضد موقف الانحياز الاميركي لاسرائيل.. بالاضافة الى اعتبار حركة المقاومة الفلسطينية كورقة ضغط قوية على اسرائيل وأميركا ..

وكانت هذه الاحتمالات الثلاثة تمثل بنود البرنامج الذي ردت فيه الانظمة التقدمية على هزيمة ٥ حزيران .

وقد وصلت هذه الاحتمالات الثلاثة الان الى ((الحدود النهائية)) في المراهنة عليها .. وتلك هي خلفية الاحداث الاخيرة . اذ أن هذه ((الحدود النهائية)) جعلت الصراع السياسي والعسكري يحتدم حول شروط التسوية السلمية التي تهدف اليها المراهنة على الاحتمالات المذكورة . فكيف تطورت المواقف والاحداث حتى وصلت الى هذه المرحلة الدقيقة من الصراع ؟

المراهنة الاولى

● اولا : المراهنة على تغير الموقف الاميركي .

وقد مرت هذه المراهنة في ثلاث مراحل :

ـ المرحلة الاولى بعد هزيمة ٥ حزيران مباشرة ، وهي مرحلة الجمود في أواخر عهد جونسون انتظارا لمجيء عهد جديد .

ـ المرحلة الثانية ، وهي مرحلة المراهنة على نيكسون ..

فبعد فوز نيكسون بانتخابات الرئاسة اخذت اجهزة الاعلام العربية الرسمية تتوقع التغيير المنتظر ، لان نيكسون غير جونسون ، ولان نيكسون يتميز بميزتين :

ميزة القرابة من ايزنهاور ومدرسته ، الذي اتخذ موقفا محايدا عام ١٩٥٦ ، وضغط على اسرائيل كي تنسحب من سيناء .

وميزة شخصية اذ أن لنيكسون ذكريات لقاء وزيارة في القاهرة .

ـ وهكذا طمست كل حقائق السياسة الاميركية الموضوعية بكونها تعبيرا عن المرحلة الجديدة لمصالحها الاستعمارية في المنطقة ، التيتجعلها تقف وراء اسرائيل ، بينما كان موقفها عام ١٩٥٦ نابعا من المنافسة الاستعمارية مع بريطانيا وفرنسا للحلول محلهما في المنطقة ـ .

وبعث نيكسون بمبعوثه سيكرانتون في رحلته المشهورة لتقصي الحقائق .

وعبر سكرانتون بعد رجوعه من الشرق الاوسط في بداية عام ١٩٦٩ بتصريحات جديدة عن ضرورة اعادة النظر في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط ، كي تقترب من سياسة ((التوازن)) . وكان سكرانتون يقصد بـ ((سياسة التوازن)) هذه الامور التالية :

١ ـ استمرار الدعم الاميركي لاسرائيل كي تكون اقوى قوةعسكرية في المنطقة .

٢ ـ اجراء تسوية مع النظام في مصر للاعتراف بالمصالح الاميركية والنفوذ الاميركي داخليا وخارجيا على الصعيد العربي .

٣ ـ العمل من أجل تسوية سلمية بأن تقدم اسرائيل تنازلات قليلة مقابل التنازلات الكبيرة التي قدمها العرب .

الا أن ((وجهة نظر)) سكرانتون تراجعت سريعا بسبب رفض اسرائيل المصرة على عدم تقديم أي تنازل ، من ناحية ، ولان المصالح الاميركية في المنطقة ـ وخاصة البترولية ـ لم تكن قد وصلت بعد الى قرار حاسم من ناحية أخرى .

ـ المرحلة الثالثة والاخيرة : وهي مرحلة الحملة السياسية على الموقف الاميركي المنحاز لاسرائيل ، هذا الموقف الذي تعرض اخيرا الى تردد ما بين مقترحات روجرز ورسالة نيكسون الاخيرة .

تابعت أميركا موقفها الاساسي الذي لا يتغير من دعم اسرائيل ، وكان اهم ما قدمته هو صفقة طائرات فانتوم . ومن ناحية اخرى بدأت المصالح الاميركية في الشرق الاوسط تفكر باحتمالات تطور الاحداث في المنطقة والخطر الذي يحمله تطور حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة . وعكس هذا ((التفكير)) ، الذي لم يصل الى حد القرار الحاسم ، العودة الى وجهة نظر متقاربة مع وجهة نظر سكرانتون ، وهذا ما مثلته مقترحات روجرز ، وزير الخارجية الاميركي قبل مؤتمر القمة العربي في الرباط .

بدأت ، اذن ، عملية جدل وتردد في الموقف الاميركي ما بين الرغبة المستعجلة والسريعة في تحقيق تسوية سلمية لا تنص على مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل ، وبين اصرار اسرائيل على المفاوضات المباشرة وشروط الصلح الكاملة بالاستسلام التام .

المصالح الاميركية في الشرق الاوسط ممثلة بدافيد روكفلر وماكلوي واندرسون ورئيس مجلس ادارة شركة نفط اللخيج ورئيس مجلس ادارة ستاندر اويل ، تريد سياسة اميركية سريعة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق تسوية سلمية لا تطابق شروطها الشروط الاسرائيلية ، أيتطالب اسرائيل ببعض التنازلات البسيطة ، خاصة في موضوع المفاوضات المباشرة ..

ولكن ليس معنى ذلك أن هذه المصالح الاميركية في المنطقة قد نفضت يدها من اسرائيل ، بل بالعكس ، ان هذه المصالح ترى في وجود اسرائيل القوية عسكريا ضمانة اساسية لها ، وهي تساندها الى ابعد مدى من الدعم المادي والتسليح ، وكل ما تفكر به الان هو تحقيق تسوية سلمية شاملة تقضي على كل احتمال ((تطور ثوري)) في المنطقة يمس وجودها في الصميم ..

ان بعض ((أصدقاء)) السياسة الاميركية العرب يحاول تصوير هذا الموقف من المصالح الاميركية على انه ((تطور طرأ على سياسة واشنطن ، وهو تطور أدى الى قيام الثغرة بين ما يريد الاسرائيليون أن يفعلوه وما يريد الاميركيون أنفسهم أن يفعلوا)) ـ

ـ كما جاء في مقال سيسيل حوراني مراسل واشنطن في النهار ، بعنوان : مطلوب من العرب افشال الاسرائيليين ولو مرة واحدة بقبول الخط السياسي الاميركي الجديد حول الشرق الاوسط ـ العدد الاخير من ملحق النهار ـ ويطالب حوراني ، المعروف بعلاقته بأجهزة المخابرات المركزية الاميركية، أن يتفهم العرب هذا ((الخط الجديد)) وأن يوقفوا تهجمهم على السياسة الاميركية ، وأن يساعدوا المصالح الاميركية على أن تأخذ قرارها النهائي بالعمل من أجل هذه التسوية السلمية ، وهذا ما يؤدي الىافشال اسرائيل !! ـ



روكفلر

■ الى اين وصل الصراع العسكري والسياسي حول شروط التسوية؟
■ حقيقة الموقف الاميركي بين رسالة نيكسون ومقترحات روجرز
■ اهداف اسرائيل من تصعيد عملياتها العسكرية
■ العوامل التي ادت الى الموقف السوفياتي الاخير

اذا كان الامر كذلك ، فلماذا تراجع الموقف الاميركي برسالة نيكسون الاخيرة ؟

هناك عدة اسباب :

أولا : ان المصالح الاميركية في الشرق الاوسط لم تأخذ بعد قرارها الحاسم .

ثانيا : ضغوط العناصر الصهيونية والرأسمالية الاميركية اليهودية التي تريد أن يظل الموقف الاميركي مطابقا للموقف الاسرائيلي تماما .

ثالثا : قيام اسرائيل بتصعيد عملياتها العسكرية بهدف اثبات قدرتها على حسم الوضع عسكريا لصالحها .

لذلك جاءت رسالة نيكسون الاخيرة التيمثلت تراجعا عن مقترحات روجرز ، فقد تمسكت بالمفاوضات المباشرة ..

هذا ما وصلت اليه المراهنة العربية على تغيير الموقف الاميركي .

المراهنة الثانية

أما المراهنة على اعادة بناء الجيش النظامي ليقف في مواجهة اسرائيل على خط الجبهة ، فقد مرت كذلك بعدة مراحل :

ـ المرحلة الاولى : الجمود العسكري على الجبهة ، واعادة البناء بعد الهزيمة مباشرة .

ـ المرحلة الثانية : اشتباكات جزئية ولكن مستمرة على خطوط وقف اطلاق النار .

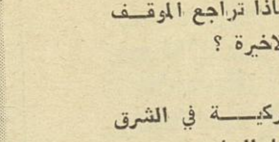
ـ المرحلة الثالثة والاخيرة : الاعلان عن ((حرب الاستنزاف)) .

وقد رافقت هذه المراحل الثلاث كلها سياسة المراهنة على تغيير الموقف الاميركي لتحقيق تسوية ، التي لم تصل الى نتيجة حاسمة حتى الفترة الاخيرة . لذلك جاءت المرحلة الاخيرة لتضع المجابهة العسكرية أمام امتحان حاسم وخطير .

فبرنامج الانظمة التقدمية لازالة اثار العدوان لم يزل في اطار ((حرب الجيوش النظامية)) .. وفي هذا الاطار ، فان اسرائيل تظل متفوقة عسكريا وتكنولوجيا ، وقادرة مهما كانت خسائرها الجزئية في المعارك على المجابهة العسكرية النهائية لصالحها .

وهكذا فان اسرائيل سرعان ما نقلت المعركة العسكرية اخيرا الى ((نقطة الضعف)) الاساسية في البرنامج العسكري العربي ، أي الى ما وراء خط الجبهة الذي يقف عليه الجيش النظامي ، الى العمق حيث الفراغ من المقاومة .. فليس هناك جماهير مسلحة ولا ميليشيا ، ولا استعداد للمقاومة ضد غارات الطيران الاسرائيلي ..

وبدأت اسرائيل بتصعيد عملياتها العسكرية بغارات من الطيران في الداخل ، أي بدأت مرحلة التصعيد العسكري ، كما فعلت أميركا ضد فيتنام الشمالية ، بشن غارات جوية على المدن .





كوسيغين

نيكسون

الا أن التصعيد العسكري للطيران الاميركي ضد فيتنام جابه مقاومة فيتنامية وحرب شعبية تمثلت بوجود ((شبكة دفاع قوية جدا نسجتها الاف البنادق والمدافع الرشاشة التيتحملها ايدي الملايين من أعضاء التعاونيات والفلاحين والعمال في المصانع والطلاب)) .. وكان هناك ((تنسيق دقيق بين الجيش النظامي ووحدات الميليشيا .. فالجيش النظامي يستخدم المدفعية المضادة للطائرات في ضرب طائرات العدو عندما تحلق على ارتفاع عال ، فاذا تفادت هذه الطائرات قذائف مدفعية الجيش النظامي ، وحلقت على ارتفاع منخفض ـ كما تفعل الطائرات الاسرائيلية ، فنرد عليها بالقول أننا لا نستطيع أن نفعل شيئا لان الرادار لا يكشفها والمدفعية لا تطالها ـ أما في فيتنام فانها تقابل بنيران قوات الميليشيا .. وعندما تلتقي بنيران قوات الميليشيا ، يسقط منها ما يسقط ، أو تضطر للتحليق على ارتفاع عال مرة أخرى ، فتقابل عندئذ بنيران مدفعية الجيش النظامي .

وهكذا تتم محاصرتها بالنيران ، وهكذا أسقطت ((الحرب الشعبية)) في فيتنام اكثر من ٣ الاف طائرة أميركية ـ ومنها طائرات الفانتوم التيتسلحت بها اسرائيل من أميركا ـ

(راجع كتاب هانوي تحت القنابل ، وراجع مقال في العدد الاخير من مجلة الكاتب عن الديمقراطية الفيتنامية تحت عنوان : نماذج المواجهات الشعبية ضد الامبريالية) .

هذا هو الفرق بين البرنامج الثوري للمقاومة في حرب التحرير الشعبية ، وبين البرنامج العسكري للانظمة التقدمية العربية.

ان هذا الاستطراد في المقارنة كان ضروريا لتبيان طبيعة ((المأزق العسكري العربي)) تجاه تصاعد العمليات العسكرية الاسرائيلية وتفوقها الجوي .

ماذا تريد اسرائيل ، اذن ، من تصعيد عملياتها العسكرية ؟

تريد وضع الدول العربية أمام خيارين : اما الاستسلام الكامل ، أو المغامرة بحرب جديدة تجرها لهزيمة ثانية .

الموقف السوفياتي الاخير

وهكذا ، برسالة نيكسون التي مثلت التراجع الاميركي عن مقترحات روجرز ، ووعدت بمزيد من المساعدات العسكرية لاسرائيل ، وبين التصعيد العسكري لاسرائيل ، دخل الصراع حول شروط التسوية السلمية الى مرحلة خلل خطير في ((توازن القوى)) السياسي والعسكري .

ومن هنا جاءت المذكرة السوفياتية كمحاولة لتصحيح هذا الخلل .

ما وراء الموقف السوفياتي الاخير ؟

هناك أربعة عوامل رئيسية حددتها ((الاهرام)) كما يلي :

ـ أولها : ان اميركا كانت قد أعلنت على لسان ويليام روجرز وزير الخارجية الاميركي أنها غير متمسكة بفكرة المفاوضات المباشرة بين الدول العربية واسرائيل . وفي نفس الوقت كانت المحادثات الثنائية والرباعية قد استبعدت المفاوضات المباشرة .

الا أن نيكسون في رسالته الاخيرة الى المؤتمر الصهيوني أعلن أن أميركا ترى أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الى السلام في المنطقة ، وهو نفس ما تطالب به اسرائيل . وهذا يمثل تراجعا في موقف أميركا .

ـ وثانيها : اتجاه أميركا الى اعطاء اسرائيل شحنات جديدة من السلاح وعلى الاخص الطائرات الفانتوم .

ـ وثالثها : الاستفزازات الاسرائيلية المستمرة ضد الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية الاخرى .

ـ ورابعها : ان قرار مجلس الامن الذي حدد طريقة تسوية الازمة قد مضى عليه اكثر من عامين دون أن يحدث أي تقدم نحو تطبيقه .

وهذه العوامل الاربعة التي اشارت اليها ((الاهرام)) تعني أن هدف المذكرة السوفياتية هو الضغط والوقوف في وجه ((التراجع)) في الموقف الاميركي ، وتصاعد العمليات العسكرية لاسرائيل ، من اجل العودة الى البحث في التسوية السلمية .

***

ومرة أخرى ، ان ما يجري الان هو أعلى مرحلة من الصراع السياسي والعسكري حول شروط تسوية سلمية في المنطقة ..

ومرة أخرى أيضا ، ان على القوى الثورية وحركة المقاومة الفلسطينية على وجه الخصوص ، الا تترك الجماهير فريسة التضليل والديماغوجية ، وأن عليها أن تحدد موقفها واضحا وبدون غموض ، بفضح كل محاولات التآمر لتصفية القضية الفلسطينية التي تمر الان بأخطر مراحلها ..

اضواء على الوضع في البحرين

التحالف الحاكم الجديد .. ودور المثقفين

منذ فترة قصيرة اعلن في البحرين عن تشكيل مجلس دولة يضم العناصر التالية :

الشيخ خليفه بن سلمان الخليفة رئيسا للمجلس

الشيخ حمد بن عيسى الخليفة رئيسا لدائرة الدفاع

الشيخ محمد بن مبارك الخليفة رئيسا لدائرة الخارجية

الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة رئيسا لدائرة الزراعة والبلديات

السيد محمود العلوي رئيسا لدائرة المالية

السيد احمد العمران رئيسا لدائرة التربية والتعليم

السيد يوسف الشيراوي رئيسا لدائرة الانماء والخدمات الهندسية .

السيد محمد الانصار رئيسا لدائرة الاعلام.

السيد جواد سالم العريضي رئيسا لدائرة الشؤون الاجتماعية .

الدكتور علي فخرو رئيسا لدائرة الصحة .

الدكتور حسين البحارنة مستشارا قانونيا وعضو مجلس الدولة .

ماذا يمثل هذا المجلس الجديد؟

انه عبارة عن تحالف بين العائلة المالكة وقدماء الموظفين وبعض المثقفين من الشباب ، وهو يمثل مصالح الطبقة الاقطاعية والمصالح الاستعمارية ، ومصالح التجار الكومبرادوريين .

والحقيقة أن تكوين المجلس بالمصالح التي يمثلها ، ليس بجديد تماما ، الا انه هذه المرة اتى بشكل يقصد منه تحقيق اهداف معينة ، وهي :

أولا : اظهار الطبقة الحاكمة بمظهر الاصلاح .

ثانيا : اظهار نوع من « المشاركة الشعبية» في الحكم ، حيث اشرك فيه من غير العائلة الحاكمة .

ثالثا : اظهار الصبغة العصرية للحكم حيث شارك فيه مجموعة من خريجي الجامعات .

رابعا : التمهيد لاجراءات اخرى تحت اسم « الاصلاحات » لتغطية الفراغ الناجم عن انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي .

ويبرز اشراك المثقفين في الحكم كمظهر أساسي من مظاهر الاصلاح والتطور المزعوم .. خاصة أن هؤلاء لم يشتركوا بشكل ظاهر ضد انتفاضات الجماهير الشعبية في ١٩٥٦ و ١٩٦٥ .

لذلك فان تحليل أوضاع هؤلاء المثقفين في البحرين ، وحقيقة ما يمثلونه ، وتحديد الادوار الحقيقية والفعلية التي سيلعبونها في الحكم ، ضروري لفهم ما يجري في البحرين .. ان « الجناح الليبرالي » في الحكم الذي يمثل هؤلاء المثقفين يتكون من : يوسف الشيراوي وعلي فخرو ومحمد جابر الانصاري وجواد العريضي وحسين البحارنة .. وهم يشكلون اقلية في مجلس غالبيته و « المراكز الحساسة » فيه (أي الرئاسة والدفاع والخارجية) هي بالطبع ، لافراد العائلة الحاكمة ولكبار الموظفين الرجعيين الذين خدموا

من العائلة الحاكمة



الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس المجلس



الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة





الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة






الشيخ خالد بن محمد آل خليفة

بريطانيا عشرات السنين .

فما هي قدرة هذا « الجناح الليبرالي » على حل المعضلات الوطنية والديمقراطية في البحرين ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال لا بد من نظرة تاريخية تضع التطورات الاخيرة في مكانها من تحليل الاوضاع في البحرين :

باكتشاف النفط في البلاد بدأت الاوضاع تتغير لتستقر على الشكل التالي :

● خضوع البلاد للحماية الانكليزية (وهذا اسميا فقط حيث كانت السلطات البريطانية تتصرف في البحرين كسلطة استعمارية مباشرة) .

● وجود طبقة من الاقطاعيين القبليين المعتمدين على حماية الانكليز والذين يأخذون مقدارا كبيرا من عوائد النفط ويقومون برئاسة كل دوائر الحكومة والتي تحتوي المهمة منها على « مستشارين » انكليز يسيرون شؤونها .

● طبقة بورجوازية كومبرادورية مرتبطة بالاستعمار والاقطاع .

● طبقة بورجوازية صغيرة نشطة ..

● طبقة من العمال الذين اظهروا وعيا طبقيا ثوريا في العديد من الانتفاضات .

● طبقة من الفلاحين الذين أخذوا في التناقص عدديا بسبب من عوامل الجذب والدفع بين الريف والمدينة وبسبب من تدهور الزراعة في البحرين .. وهي طبقة غير متنورة كثيرا .

وبدخول النفط وحدوث التغيرات في المجتمع البحراني حصلت عدة انتفاضات وحركات وطنية :

— ثورة ١٩٣٩ حيث قادت بعض فئات البورجوازية العمالية في « ثورة » اصلاحية، وفشلت الثورة بسبب من شراسة الاقطاع والانكليز والقيادة الاصلاحية .

— الانتفاضة الشعبية الديمقراطية فيسنوات ٥٤—٥٦ والتي ضمت الجماهير الشعبية (العمال البورجوازية الصغيرة ، الفلاحين) وفئات قليلة من البورجوازية الكبيرة نسبيا ، وهذه الانتفاضة مهمة لانها تصور لنا مدى ما يمكن أن تقدمه البورجوازية والفكر الليبرالي .. من بعد هذه الانتفاضة اظهرت البورجوازية الكومبرادروية تحالفها النهائي مع طبقات الاقطاع الفعلي والاستعمار ، ومنذ تلك الفترة بدأت طلائع المثقفين الليبراليين (خريجي الجامعة الامريكية بالذات) في اتباع سياسة الاستسلام لتحالف الاستعمار مع الرجعية المحلية والبورجوازية الكومبرادورية .. وقد كان بعض المثقفين الليبراليين اعضاء في الهيئة التنفيذية العليا قائدة نضال ١٩٥٤ — ١٩٥٦ .

كما أن هذه الثورة قد برهنت أيضا عن عدم استعداد السلطات الاقطاعية للتنازل شبرا واحدا عن مواقعها الاستغلالية .

— فترة التحركات الطلابية العفوية منذ سنوات ٥٦ الى ٦٥ والتي كانت انعكاسا لما يحدث خارج البحرين .

— انتفاضة ١٩٦٥ العمالية والتي شاركت فيها كل جماهير الشعب وشابتها لمحات عنف مسلح .

لقد وقفت قطاعات المثقفين موقفا سلبيا من كل هذه التحركات الجماهيرية الاخيرة تحت شعار انها نوع من « التهور » واللاعقلانية ، وانها تدل على عدم « تقدير » الامور !

المثقفون في البحرين وسياسة الحكومة

منذ بداية الخمسينيات بدأت تتوافد على البحرين دفعات خريجي الجامعات من البحرانيين وبدأت هذه الجماعات مع بقية الفئات الوطنية في المطالبة بضرورة تحسين الاوضاع وتغييرها. واشتركت بعض قطاعات منها مع كل جماهير الشعب في ثورة ١٩٥٦ الديمقراطية الشعبية ، غير أنها بهذه الثورة اعلنت استسلامها للحكم أو بدأت تعمل من خلال الجهاز الفاسد . وبالرغم من أن بعض المثقفين من خريجي الجامعات استمروا حتى منتصف الستينات في التعبير عن ايمانهم وارتباطهم بالمطالب الوطنية الا أن هؤلاء اصبحوا يمثلون قلة قليلة ، وعادة ما يكونون مرتبطين بهذه المطالب بعد فترة قدومهم من الدراسة حيث ما تزال اصداء الاجواء الطلابية المتحررة نسبيا ترن في اذانهم، وحيث لم يصطدموا بعد بمحاولات الحكومة الاضطهادية ..

وكانت هناك ظروف موضوعية وظروف ذاتية حكمت هذا التطور في مواقف المثقفين في البحرين ..

وتتمثل الظروف الموضوعية أساسا في موقف الحكومة الرجعية من المثقفين . فمنذ البداية دأبت الحكومة وما زالت مع اقتصار البعثات الحكومية على جامعة بيروت الاميركيةالاستعمارية .. وكانت تعرف قدرة هذه الجامعة على خلق الطالب « الموضوعي » و « الرزين » غير ان الجامعة الاميركية لم تكن بالطبع بقادرة على منع التفاعل مع بعثة الطلاب الوطنيين في بيروت ، او الانفصال عن القضايا الوطنية عموما . كما ان الحكومة ببعثاتها القليلة كانت ترى الطلاب يتوافدون على الجامعات العربية الاخرى ، حيث كانت العواصم العربية آنذاك معاقل لقوى التحرر الوطني . وهنا يأتي دور الحكومة في الداخل . فالحكومة والشركات الاجنبية تمثل مجال الارتزاق الوحيد تقريبا للخريجين ، وهذا الواقع المادي يجعل المثقفين بالضرورة في مواقع مضادة ، من الاساس ، مع كل المفاهيم التحررية والمواقع الوطنية ، وبالضرورة تلجم أي تحرك وطني . وفي بداية العمل يكون الخريج في فترة اختبار — وبالذات في الحكومة حيث تشكل مهنة التدريس فترة الاختبار هذه — اذا ما ابدى الخريج خلال هذه الفترة أي توجه وطني أو اصرار

من الموظفين القدماء



أحمد العمران ● وكيل ●

محمود العلوي ● وكيل ●

حقيقي على اللقاء مع قوى الثورة ، وهنا تنشط اجهزة القمع هذه ، ويتعرض للاعتقال وبعد ذلك اذا لم يصبح هذا المثقف « عاقلا » و « معتدلا » — وهذه هي الفاظ المثقفين الليبراليين — فان الحكومة تقوم بمحاولة نفيه . واذا كان الخريج قد اقيل من وظيفته لاسباب سياسية فانه يصبح من المتعذر عليه شغل اية وظيفة اخرى في البلد ..

أمام هذه الظروف الموضوعية — وبسبب من ظروف ذاتية — سنتكلم عنها بعد قليل استسلم المثقفون امام العسف الرجعي الاستعماري .

ولقد تمثلت الظروف الذاتية في كون الطلاب وخصوصا الذين قدموا باكرا ، من الطبقات الغنية في المجتمع ، والتي لها ارتباطات بشكل او باخر مع النظام . يضاف الى ذلك بالطبع الثقافات الليبرالية واليمينية التي تلقاها الطلاب من الجامعات الاوروبية او الامريكية ، او حتى الجامعات العربية . وكل هذه الثقافات لا تؤدي الى اكتشاف التناقض الاساسي بين الاستعمار والجماهير أو لا تؤدي الى اكتشاف الاستغلال والنهب الذي يقوم به الاستعمار القديم والجديد ، ولا الى اكتشاف رجعية الطبقات الحاكمة ولا الى اكتشاف الدور الثوري الذي قامت وتستطيع ان تقوم به الجماهير الكادحة .

ومن ناحية اخرى نلاحظ أنه كان لانخراط العديد من المثقفين ايام الدراسة في صفوف احزاب البورجوازية الصغيرة تأثير كبير على نظرتهم للعمل الوطني والسياسي ، فهذه الاحزاب التي أخضعت مثقفي الخليج لصراعات ثانوية ، وصراعات ديماغوجية ولم تقدم لهم حلولا اساسية تستطيع حل مهام مرحلة التحرر الوطني ، واقتصرت اعمال المثقفين أثناء الدراسة على الهجوم المتبادل بين احزاب البورجوازية الصغيرة والمراوحة في المكان الواحد ، وبسبب من طبيعة هذه الاحزاب التي لم تستطع تقييم العمل الطلابي ودوره ومكانه معطية له دورا اكبر مما هو عليه ، وبسبب من عدم اكتشافها لقوانين مرحلة التحرر الوطني وضرورة العنف المسلح المنطلق من الريف ، وما يستطيع ان يلعبه المثقف الثوري في تلك المعركة ، ازاء كل ذلك نظر المثقف الى العمل الوطني عموما من زاوية ما راه ومارسه أيام الدراسة .

ولعب واقعه المادي المرتفع نسبيا في منطقة البحرين ولعبت سياسة الحكومة الشرسة ، ادوارا مهمة في ايصاله الى هذا الوضع .

أمام هذه الاوضاع المادية والذاتية ، كان لا بد للمثقف من الاستسلام والركوع لتحالف الاستعمار والاقطاع القبلي والشركاتالاحتكارية والبورجوازية الكومبرادورية .. هذا التحالف الذي يحتاج ابدا ودوما الى مثقفين لتبرير وتزيين عملية نهبه وسلبه لشعوب المنطقة .

حول البرنامج

وفي الحقيقة ليس لهؤلاء المثقفين اي برنامج واضح ومحدد ، او تنظيم ، ولكننا نستطيع ان نستخرج بعض الخطوط العريضة التي شابت تصرفاتهم سابقا ، والتي يظهر أنهم ينطلقون منها في مشاركتهم في الحكم .

وقبل ان ندخل في هذا الموضوع نود طرح مهمات مرحلة التحرر الوطني في البحرين وكل منطقة الخليج العربي .

وتتمثل هذه المهمات برأينا ، فيما يلي :

● تحقيق الاستقلال السياسي الحقيقي القائم على الاستقلال الاقتصادي .

● تحقيق وحدة كل منطقة الخليج العربي توحيدا مركزيا حقيقيا ، وليس بالشكل المزيف الذي تطرحه القيادات الاقطاعية ، في مشروعها « اتحاد امارات الخليج العربي » والذي يهدف الى اقامة اتحاد يركز القياداتالاقطاعية ويبعد عمان ذات الاغلبية العربية الساحقة ويجعل البلاد تعيش في فوضى سياسية واقتصادية ، وتجعل منها فريسة سهلة للاطماع الاستعمارية والايرانية .

● القضاء على الرجعيات المحلية حليفة الاستعمار ومنفذة مخططاته والوقوف بحزم أمام اطماع الرجعية الايرانية واقامة حكم ديمقراطي وشعبي .

● تسليح جماهير الشعب ورفع وعيها السياسي لحماية وطنها تجاه اطماع الرجعية الايرانية ومخططات الرجعية العربية حليفة الاستعمار .

● القيام باصلاح زراعي حقيقي ، وخصوصا في عمان .

● الاستيلاء على كل موارد النفط في المنطقة واخضاع الثروات المحلية لسلطة الشعب .

● تخطيط اقتصادي حقيقي لتضنيع البلاد، واخراجها عن سيطرة السوق الرأسمالية .

ممثلو الجناح المثقف الليبرالي

جواد سالم العريض



الدكتور علي فخرو



محمد جابر الانصاري



حسين محمد البحارنة



يوسف احمد الشيراوي

برنامجان

هناك برنامجان ، اذن مطروحان في الخليج ، احدهما لقوى اليمين الرجعي ، والاخر لقوى الثورة ، لتحقيق هذه المهام ، وليس بينهما اي برنامج وسطي ، لان اي برنامج وسطي سيخدم برنامج اليمين الرجعي في اخر الامر .

اليمين ممثلا بمثقفيه « الليبراليين » لا يرى اصلا اي تناقض بينه وبين الرجعية الاقطاعية والاستعمار . ولذلك فهو لا يطمع في الاستقلال الا منعا لحساسيات شعوب المنطقة وشعوب ابنائها ضد الوجود الاستعماري . لذلك يسعى اليمين الى تلقف الاستقلال الذي تطرحه بريطانيا ، هذا الاستقلال الشكلي الذي ليس هو الا نسخة سيئة عن الاستقلال الذي عرفته بعض دول المنطقة . ويوافق اليمين ، بل ويدافع عن اتحاد الامارات كما تطرحه القيادات الاقطاعية هادفا الى اقناع الجماهير بقدرة هذا الاتحاد على حماية عروبة الخليج !.. وبالطبع لا يثق اليمين في الجماهير ولا بقدرتها على الدفاع عن الوطن، لانه يتصورها كما هي الان بدون تسليح ولا وعي سياسي مرتفع (وهذا ما يخافه دائما) ، ولذلك فهو ينظر الى الدول الاستعمارية والدول الرجعية في المنطقة لحماية هذا الاستقلال الزائف . ومن ناحية ثانية يحاول اليمين ان يخلع على هذا الاتحاد وقياداته الاقطاعية صفات وطنية تحت شعار «حماية عروبة الخليج» وهذا بالطبع ما لا تستطيعه هذه القيادات بسبب ارتباطها بالاستعمار والرجعية الايرانية (ويبارك مثقفو اليمين اقامة قوات دفاعية عاجزة حتى عن حماية نفسها لايهام شعوب المنطقة بتواجد امكانيات الدفاع) ولحل كافة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن سيطرة الشركات الاجنبية الامبريالية (بالطبع اليمين لا يسميها ولا ينظر لها كذلك لان ذلك نوع من «اللاعلمية»).

يطرح اليمين فكرة « فتح الباب » اكثر لدخول هذه الشركات وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية بشكل اكبر (معتبرا أن سبب المشاكل الاقتصادية هو قلة وجود هذه الشركات الاجنبية) ! .. وبالنسبة للنفط ، فهنا يقف مثقفو اليمين بحيرة ويظهر عجزهم واضحا فهم لا يطمحون الا الى اكثر من جعل الشركات الانكليزية والاميركية تزيد مدفوعاتها مليونا أو اثنين (بالطبع سيدخل جزء كبير منها جيوب الحكام) ، اما التأميم فهو مناقض لكافة افكار المثقفين الليبراليين الذين يحفظون عن ظهر قلب كل نظريات الاقتصاديين الاوروبيين عن الملكية الخاصة وضرورة المحافظة عليها.

أما بالنسبة للمسالة الديمقراطية فلم يقدم المثقفون اية حلول !.

برنامج القوى الثورية لحل مهام مرحلة التحرر الوطني

يقوم تحليل قوى الثورة في الخليج انطلاقا من كون المنطقة هي احدى مناطق العالم الثالث المتخلفة او التي تنهبها قوى الاستعمار المعتمدة على القوى الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية . وان جميع المعضلات التي يواجهها شعبنا (نهب الثروات فوضى اقتصادية واجتماعية ، انعدام الحريات السياسية ، مواقف سلبية من القضية الفلسطينية ، الخ) كل هذه المعضلات سببها سيطرة الاستعمار والرجعية الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية .

ولقد اثبت تاريخ شعوب العالم الثالث وتاريخ شعبنا ثورات البحرين ، ثورة عمان ، ثورة قطر ، الانتفاضات العديدة ، ان القوى الاستعمارية والرجعية ، لن تتنازل قيد انملة عن مصالحها ومواقعها الاستغلالية واذا هي تنازلت عن بعض ما تنهب أمامغضب جماهيري (البحرين ٦٥) فانما لتستطيع البقاء مدة اطول ، وتحت اقنعة جديدة ، في مواقعها الاستغلالية .. وليس هناك اية امكانية للاصلاح او التصالح مع هذا النظام من دون الوقوع في خدمة الاستعمار وخيانة شعب المنطقة وفقدان القدرة على حل معضلات هذه المرحلة

وتجارب العالم الثالث ، والخبرة التي استقاها شعبنا من تجاربه الخاصة (كل الحركات الوطنية في الخليج من ٣٩ في البحرين الى ٦٥ في ظفار) تثبت انه ليس هناك من طريقة ووسيلة للتخلص من الهيمنة الاستعمارية الا بالعنف الثوري المنظم المنطلق من الريف والمعتمد على الجماهير الشعبية لتحرير المنطقة وقلب السلطات الاقطاعية المرتبطة مع الاستعمار ، واقامة سلطة شعبية ..

ان البؤرة الثورية في ظفار تشكل الان المنطلق الذي يجب ان تتوجه اليه كافة الفصائل الوطنية ، لعقد تحالف جبهوي معها يصلح لتوسيع المعركة واخراجها الى مستوى الخليج العربي كله .. واشراك جماهير المنطقة في ثورتها التحررية .

★★

تلك هي الخطوط العامة جدا للبرنامج الوطني .. الا انه ضمن هذه الخطوط العامة تبرز قضية الاطماع الايرانية في الخليج العربي كأهم قضية وطنية في هذه المرحلة .

كيف ينظر اليمين بين المثقفين الى هذه القضية الوطنية ؟؟

انه يعتقد ان حل هذه القضية يعتمد بشكل اساسي على الدول الاستعمارية الكبرى . ويقوماليمين بتشجيع انشاء قوى دفاعية هزيلة لايهام شعوب المنطقة بانه يدافع عن الخليج أمام الخطر الايراني !.. وهو ينظر الى الايرانيين الكادحين في البحرين نظرة شوفينية ، ولا يقدم لهم أي حل ، لانه غير قادر بالطبع على تغيير الاوضاع البائسة التي يعيشها حتى العمال العرب.. وهذا ما يدفع اغلبية الايرانيين المضطهدين الى الوقوع في شبكة الرجعية الايرانية ..

ان نظرة ثورية الى وضع الايرانيين في الخليج العربي ترينا انهم ينقسمون الى قسمين :

— الاغلبية وهي من الكادحين الذين جاءوا الى مناطق الخليج للعمل .

— واقلية من الفئات البورجوازية وعملاء الرجعية الايرانية المنظمين .

وتعيش الاغلبية في أوضاع من الاضطهاد القومي والاقتصادي مما يجعلهم بيئة صالحة للرجعية الايرانية وأفكارها الشوفينية والتوسعية .

وهناك عدة مصالح متشابكة تعمل على ابقاء هذه المشكلة ، وعدم حلها ديمقراطيا وثوريا ، وتتمثل هذه المصالح بالقوى التالية :

— القوى الاستعمارية التي تهدف الى تفتيت القوى الجماهيرية

— البقية على الصفحة ١٥ —

تقرير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين حول اضراب الجامعة اللبنانية الاخير ٢

مواقف وادوار القوى السياسية الطلابية في حركة الاضراب
المراحل التي اجتازها التحرك الطلابي من بدايته الى "الحل"

تتابع «الحرية» نشر هذا التقرير عن اضراب الجامعة اللبنانية الاخير . وقد اتى التقرير موسعا لانه ينطلق من استعراض وقائع حركة الاضراب بأكثر ما يمكن من التفصيل مع محاولة لالقاء ضوء التحليل عليها واستخراج دلالاتها ومعانيها ..

اذا كان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية ، في ظل المطالب التي بدأ حولها الاضراب ، قد شكل تصديا مباشرا لخطة الدولة التعليمية في مواقع حساسة منها ، فان الاساليب والاشكال التي اتخذها هذا الاضراب — طيلة شهرين — لم تكن في مستوى المعركة التي فتحها ، وذلك عائد لجملة الظروف الموضوعية والذاتية التي كانت مسيرة الاضراب انعكاسا مباشرا لها . وهذا ما سنتناوله فيما يلي من التقرير .

ما هو الواقع الطلابي الذي سقط الاضراب عليه ، وما هي تأثيراته على الحركة بمجملها؟

هناك ظواهر رئيسية ثلاث لا بد من الاشارة اليها في هذا النطاق ؟

أولا : ضآلة حجم الجسم الطلابي المرتبط بالحياة اليومية للجامعة والمتواجد فعليا ضمن الكليات ، نتيجة لانعدام التفرغ الدراسي لدى القسم الاكبر من الطلاب . وهو أمر يؤدي الى الغياب شبه الكامل لهذا الجمهور الطلابي — الذي لا تتعدى علاقته بالجامعة حدود الانتساب اليها — عن التحركات اليومية .

ثانيا — تبعا لتشتت كليات الجامعة اللبنانية ، فان الحركة الطلابية تعيش واقعا مفككا مما يفقدها الشرط الضروري لفعالية أي تحرك جماهيري وهو التمركز . وبالفعل فان تلك المجموعات من الطلاب المتفرغين للدراسة المتواجدين يوميا داخل الكليات ، كانت تجابه دائما معضلة صعوبة التحرك الموحد .

ثالثا — تخلف الشكل التنظيمي النقابي كنتيجة مباشرة للظاهرتين السابقتين . فعلى قاعدة التشتت الذي يحكم الحركة الطلابية في مجموعة من الكليات متباعدة ، قامت أشكال تنظيمية مشتتة « الرابطات » . وكنتيجة لانعدام تفرغ القسم الاكبر من الطلاب للدراسة ، وضعف ارتباطهم اليومي بالجامعة ، كانت هذه الاشكال بعيدة عن اية رقابة ديمقراطية حقيقية .

هذا الواقع المتخلف الذي تعيشه الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، هو ما راهنت وتراهن الدولة عليه كعامل مساعد لها على تنفيذ خطتها بالنسبة للتعليم الجامعي الوطني. ان تلك الاشكال التنظيمية الفوقية المفككة كانت كفيلة بتوفير قيادات انتهازية على استعداد دائم للتنازل والقبول بوعود الدولة واضاليلها ، ومشاركتها تضليل الحركة الطلابية واجهاض نضالاتها .

ومن هنا كان لا بد ، في تحديد الاشكال والاساليب المطلوبة للتحرك الاضرابي الذي انطلق مع بداية هذا العام الجامعي ، من رؤية هذا الواقع الذي تعيشه الحركة الطلابية كي تأتي الممارسات النضالية باتجاه الرد عليه وتقليص سلبياته . وبشكل اكثر تحديدا كان لا بد ، لتصعيد النضال في ظل المطالب المرفوعة ، من أن تأتي اشكال واساليب التحرك ضمن الاتجاهات التالية :

— اشراك المزيد من القوى الطلابية في المعركة ، ومن بين طلاب الجامعة اللبنانية بشكل خاص ، باعتبارهم المعنيين مباشرة بتدابير الدولة التي تتناول ، في ابعادها الحقيقية ، أوضاع الجامعة اللبنانية في حاضرها واحتمالات تطورها مستقبلا .

— خرق العزلة المضروبة على الحركة الطلابية ونضالاتها داخل اسوار الجامعة ، والخروج الى الشارع في صراع مكشوف مع الدولة لتعرية خطتها التعليمية ، وربط النضال الطلابي بالحركة الشعبية وبالاوساط الجماهيرية التي تقع مطالب الاضراب ضمن دائرة مصالحها الحقيقية .

— العمل ، بموازاة التحرك الطلابي الموحد، لايجاد الشكل التنظيمي القادر على تأطير الحركة الطلابية ودفع نضالاتها في الطريق الصحيح .

فهل كان في العامل الذاتي ما يعوض النقص الذي تعانيه الحركة الطلابية موضوعيا، ليعطي التحرك الاضرابي هذه الاشكال والاساليب الكفيلة برفعه الى مستوى التصدي لخطة الدولة وتدابيرها ؟

الاجابة على هذا السؤال تفترض تحليل تطور حركة الاضراب في ظل مواقف وأدوار القوى السياسية الطلابية : القيادات اليمينية، اليسار الاصلاحي واليسار الجديد .

مراحل حركة الاضراب

مع بداية العام الدراسي الحالي ، انطلق التحرك الطلابي بعد أن كانت مقدماته قد نضجت خلال فترة الصيف . وللمرة الاولى يأتي هذا التحرك في ظل اشكال نقابية : اما انها غير موجودة اصلا كما هي الحال في كلية العلوم (الرابطة منحلة) وفي الاداب (رابطتان كلتاهما لا تتمتع بالشرعية — احد انجازات الشيوعيين في العام الماضي) وفي كلية الصحافة (التي أنشئت حديثا) ، واما انها موجودة كرابطات تسيطر عليها القيادات اليمينية سيطرة تامة (الحقوق ، التربية ، الفنون والعلوم الاجتماعية) .

ولقد كان لهذا الوضع اثره سواء على صعيد الدور الذي لعبته القيادات اليمينية ، أو على صعيد اضطرار القوى السياسية الطلابية لممارسة نشاطها بصورة مكشوفة . فالستار الذي كانت تخفي وراءه ممارساتها وتكتيكاتها في الكواليس بعيدا عن رقابة الطلاب المباشرة، هذا الستار تمزق بفعل انهيار الاشكال التنظيمية النقابية التقليدية في معظم الكليات ، ليضع كل القوى السياسية الطلابية أمام ضرورات العمل المكشوف هذه المرة .

وكي تسهل علينا مراقبة تطور حركة الاضراب وبالتالي المنعطفات التي مرت بها ، لا بد من تقسيمها الى مراحل كانت لكل منها مميزاتها الخاصة :

المرحلة الاولى : وهي تمتد من بداية العام الدراسي ، حيث شكلت مسألة قبول حملة المعادلات في العلوم السياسية محور التحرك العملي ، حتى السادس من كانون الثاني يوم انضمام اخر كلية في الجامعة اللبنانية الى الاضراب (الاداب) .

المرحلة الثانية : مرحلة تصعيد الاضراب ، عبر التظاهرات ، وقد امتدت من يوم ٧ كانون الثاني في تظاهرة أمام كلية الاداب وانتهت بالتظاهرة التي جرت بتاريخ السادس عشر منه في كلية الحقوق .

المرحلة الثالثة : بين السابع عشر من كانون الثاني والرابع والعشرين منه ، وقد تميزت ببدء انحدار فعالية التحرك الطلابي . وكانت فاتحتها الدعوة للامتناع عن التظاهر (من جانب الشيوعيين) وانتهت بصدور الدعوة الى تعليق الاضراب من جانب القيادات اليمينية .

المرحلة الرابعة : وهي مرحلة نهاية التحرك الطلابي ، وقد بدأت بتعليق الاضراب في بعض كليات الجامعة اللبنانية يوم ٢٥ كانون الثاني لتنتهي بتعليقه في اخر كلية بتاريخ الخامس من شباط .

فلنحاول القاء الضوء على وقائع هذه المراحل الاربع بشيء من التفصيل .

المرحلة الاولى : وقائع وتحليل

القضيتان اللتان شكلتا محور التحرك الطلابي في هذه المرحلة هما : مسألة المعادلات وقضية كلية التربية .

بالنسبة لمسألة المعادلات كان الوضع على الشكل التالي :

— ادارة كلية الحقوق ترفض قبول طلبات انتساب حملة المعادلات الى فرع العلوم السياسية ، وتمضي في « تطبيق المرسوم » القاضي بمنعهم من الانتساب .

— الرابطة تتخذ ، بحكم سيطرة القيادات اليمينية عليها ، قرارا بتأييد المرسوم وموقف الادارة ، ويبقى هذا القرار سرا غير معلن على الطلاب .

— لجنة حملة المعادلات تقصر تحركاتها على مقابلة المسؤولين ، واصدار البيانات المتضمنة نتائج هذه المقابلات على طريقة « قابلناه ووعد خيرا » طارحة الموضوع بشكل جزئي فئوي لا يستهدف اكثر من تجميد المرسوم لهذا العام والسماح للطلاب بالانتساب هذه المرة فقط وقد مثلت في ممارستها نموذجا لخط التوجه نحو الدولة ومناشدتها « تحقيق المطالب العادلة » !

— الوضع الطلابي في كلية الحقوق بشكل خاص وفي الجامعة اللبنانية بشكل عام بعيد تماما عن المسألة : سواء عن ادراك مضمونها الحقيقي او عن الاستعداد للتحرك العملي باتجاهها .

ولذا كان لا بد من عمل يؤدي نتيجتين : الاولى ، الضغط على الادارة لتتراجع عن موقفها . والثانية دفع الحركة الطلابية نحو تحرك عملي يزجها في الصراع الدائر حول مسألة المعادلات . وهكذا كانت التظاهرة الاولى التي انطلقت ضمن كلية الحقوق يوم ١٤ تشرين الثاني لتؤدي دورها المطلوب . فهي أولا قد اطلقت في وجه الادارة تحركا طلابيا اجبرها على التراجع عن موقفها وعلى القبول مبدئيا بتسجيل الطلاب حملة الشهادات المعادلة شرط أن يصدر مرسوم يثبت ذلك عن مجلس الوزراء . وهي ثانيا ادت الى دفع الحركة الطلابية في كلية الحقوق (وفي الجامعة اللبنانية بشكل عام) نحو المشاركة في الصراع الدائر مع الدولة ، موفرة الشرط الضروري لمتابعة تطورات هذه المسألة من جانب الطلاب .

ان النتائج التي أدت اليها التظاهرة كانت نوعا من الهدنة مع الدولة في ظل وعد من المسؤولين باصدار مرسوم يسمح لحملة المعادلات بالانتساب لهذا العام خلال فترة اقصاها ٣٠ تشرين الثاني . وهكذا انصرفت لجنة المعادلات لتسجيل الطلاب لديها ، و « تراجعت » الرابطة عن موقفها راضية بهذا « الحل » وعاد الهدوء يسود الجو الطلابي العام . الا ان المهلة مضت ولم تنفع « التعهدات » من جانب المسؤولين بتجميد المرسوم « بطريقة او باخرى » . وهكذا قامت تظاهرة ثانية يوم ٢٨ تشرين الثاني وفي المكان نفسه (داخل الكلية) لتؤدي الى تعطيل الدراسة بعد اشتباك بين مؤيدي انتساب حملة المعادلات ومعارضيه .

واذا كانت التظاهرة الاولى قد ادت نسبيا الى نتائج ايجابية من حيث كونها شكلت ضربا في الموقع الصحيح وردا على الظروف التي كانت تحيط بالمسألة في تلك الفترة ، مفسحة المجال أمام الخطوة التي يجب ان تليها ، فالتظاهرة الثانية اتت اشبه بمن يراوح في مكانه . ذلك ان الدولة قامت بعملية التفاف حول المسألة عبر تقاذف المسؤوليات ما بين العميد والوزير ورئيس الوزراء ، محاولة ان تضلل الحركة الطلابية بايهامها ان « الكل موافق ومؤيد » باستثناء ادارة كلية الحقوق . ومن هنا اتت خطوة التظاهرة الثانية قاصرة عن مجابهة هذا الالتفاف وفي غير الموقع الصحيح لها . وقد افسحت المجال أمام القيادات اليمينية المؤيدة لمرسوم منع حملة المعادلات لاستغلال الوضع والعمل علنا عن طريق تشكيل ما اسمته « لجنة تأييد المرسوم »

وبالمقابل وجدت الدولة ان الفرصة سانحة، وان مساعيها اثمرت ، فالانقسام الواضح هو لصالحها ، وهذا ما سعت لايجاده ، فما كان منها الا أن تملصت من القضية لتعلن على لسان وزير التربية « يبدو أن هناك انقساما بينكم فاتفقوا أولا » ، وهي بالطبع عالمة أن الاتفاق يكاد يكون مستحيلا ..

ماذا حصل بعد ذلك ؟ عميد كلية الحقوق يصرح أن حل المسألة ليس بيده ، بل لا بد من صدور مرسوم عن مجلس الوزراء .

لجنة المعادلات تكثر من الاتصالات بالمسؤولين (وزير التربية ورئيس مجلس الوزراء) وهم بالمقابل يكثرون من «الوعود» .

بعدها ، محاولة للتظاهر أمام وزارة التربية صباح يوم الجمعة ٥ كانون الاول ، تجهض وتلغى وذلك بسبب ان لجنة المعادلات كانت قد قابلت وزير التربية الذي « وعد باصدار المرسوم » يوم الاثنين الذي يلي ، وأن القضية اصبحت بحكم المنتهية . وبالطبع فالوعد كان وهما والمرسوم لم يصدر .

في هذه الفترة كانت كلية التربية قد اعلنت الاضراب المفتوح منذ أول كانون الاول وتبعتها ما تسمى « باللجنة التأسيسية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية » باعلان الاضراب في جميع كليات الجامعة اللبنانية ابتداء من يوم ٥ كانون الاول .

واذا كانت تظاهرة المعادلات قد الغيت بسبب ان القضية اعتبرت (من قبيل الوهم) منتهية ، فان هذا لم يمنع نفس الاشخاص الذين قالوا «بعدم ضرورتها» صباحا من المشاركة في القتال من اجل فرض هذا المطلب على الاضراب بعد الظهر في المهرجان الذي اقيم في كلية الحقوق من جانب القيادات اليمينية بمناسبة اعلانها بدء الاضراب في ذلك اليوم. هكذا يبدو التناقض في التحرك واضحا جليا ، الغاء التظاهرة قبل الظهر لان المسألة لم تعد تستدعي ذلك والمشاركة في العمل من أجل فرض المطلب على الاضراب بعد الظهر اي بعد مضي ٥ ساعات فقط على الالغاء وقبل يومين من اجتماع مجلس الوزراء « اليوم الموعود لانهاء المشكلة » . وهكذا كانت العودة لنفس النقطة ، نقطة الانطلاق .

هناك ضرورة للتوقف قليلا عند هذا الحد من استعراض التحرك الاولي حول مسألة المعادلات لتناول مواقف وادوار مختلف القوى السياسية في هذه الاحداث .

— القيادات اليمينية : موقفها ، هو بالطبع موقف الدولة من هذه المسألة فبحجة « ضرورة رفع المستوى العلمي » لا بد في رأيها من حرمان قسم من الطلاب من حق التعلم . ولم يكن هذا بمستغرب منها طبعا ، فطبيعتها وممارساتها السابقة ، كانت دائما الى جانب الدولة ، الحليف الاساسي الذي تعتمد عليه في تنفيذ خطتها ، وهي بحكم كونها تستند لقاعدة مضللة وبحكم سيطرتها على الرابطة في الكلية لعبت دورا بارزا في تنفيذ خطة الدولة . فاتخذت قرارا بتأييد المرسوم ، ووقفت الى جانب الادارة ولم تكتف بذلك فكان لا بد أيضا من تأليف لجنة « لتأييد المرسوم » والتهديد بتحركات في حال الغائه وبالطبع الاتصال بالمسؤولين للضغط باتجاه عدم التراجع عن تنفيذه .

أما « التحالف الاصلاحي » بزعامة الشيوعيين فلم يكن يفكر الا في اليوم الذي يعود فيه اقطابه الى الحركة الطلابية وقد حققوا المطلب ، واعتقادهم الخاطىء ، بانهم وحدهم في الساحة : فطلاب « تجمع الاحزاب » لا يعنيهم النضال المطلبي (؟!)واليمين يناهض كل تحرك . وهكذا يمكن التصرف بحرية تامة يمكن جر الحركة الطلابية لطرح المسألة بشكل جزئي وفئوي (وهنا لا نقيم وزنا للكلام الوارد في البيانات بل للممارسات الفعلية) : تجميد المرسوم فقط لهذه السنة وبعدها « لكل حادث حديث » والمراهنة على وعود المسؤولين وبشكل خاص رجالات « الصف الوطني » (جنبلاط والخطيب .. وهذه كانوا يدسونها خلسة في صفوف الطلاب ، فعندما تشكلت الوزارة — ظنوا انه يوم الفرج — فالمسألة اصبحت في حكم المنتهية) . ولقد كانت لهم اليد الطولى في كل ممارسات لجنة المعادلات ، بحكم التأثير الذي كان لهم فيها ، فكانوا في طليعة المتنقلين من مكتب مسؤول الى مكتب مسؤول اخر ، وبالتالي نقل وعودهم المعسولة للطلاب .



جوزيف أبو خاطر

يبقى اليسار الجديد : وقد كان وعيه للابعاد الحقيقية للمسألة المطروحة وموقعها من شعار ديمقراطية التعليم في لبنان ، وموقع خطوة الدولة هذه (منع حملة المعادلات من الانتساب الى قسم العلوم السياسية) عاملا اساسيا في جعل مواقفه وممارساته بالنسبة لهذه المسألة تنسجم تماما مع تصوره لها . ولقد عبر عن ذلك في التحريض اليومي الذي مارسه حول هذه المسألة في كافة الكليات . ولهذا فقد كانت الدعوة والمشاركة في التظاهرة الاولى التي جرت داخل الكلية ، تنطلق من تصور مؤداه : ان ادارة كلية الحقوق وهي العاملة على تنفيذ خطة الدولة في الكلية (وقد برهنت انها أكثر الادارات براعة في تنفيذ هذه الخطة) كان يهمها بشكل اساسي ان تنفذ هذه الخطة في ظل جو طلابي هادىء لا تعكره صيحة ، أو احتجاج يمكن أن يتسرب « للخارج » . ولذا كانت الخطوة التي تمثلت في التظاهرة الاولى تضرب فعلا في الموقع المؤلم . وهي من جهة ثانية كانت الاسلوب العملي ، في ظل السيطرة اليمينية على الرابطة ، لطرح المشكلة بشكل جدي على الحركة الطلابية في الكلية وفي الجامعة . ولكن ذلك لم يكن كافيا بالطبع . فهي خطوة لا بد من تكملتها ، بخطوة اخرى تضرب في المكان الذي انتقلت اليه المشكلة بعد أن سلمت ادارة الكلية وتراجعت عن موقفها .

وعندما أصبحت المسألة فعلا في يد الحكومة، كان لا بد من اتباع اسلوب تعريتها ، وفضح اوهام وعودها وتضليلها ، ومن هنا كان الاقتراح بضرورة التظاهر أمام مبنى وزارة التربية يخطو بالتحرك الطلابي خطوة اخرى الى الامام . فلكي تتراجع الدولة كان لا بد من التحرك ضدها ، وما تخشاه هو فضح كافة الاضاليل ، التي تحاول ان تغطي بها التدابير الهادفة تنفيذ خطتها ، وقد كان هذا الاتجاه متناقضا بالطبع مع الاتجاه الذي مثله « التحالف الاصلاحي » والذي يناهض الخروج الى الشارع ويدعو للبقاء والعمل داخل أسوار الجامعة (وان لم يبد واضحا في تلك الفترة)..

المسألة الثانية : كلية التربية

لفترة طويلة نسبيا ظل التحرك حول هذه المسألة يتخذ طابع تحديد المواقف ، اكثر منه طابع التحرك العملي باتجاه حلها ، ولقد امتدت هذه الفترة منذ ١١ تشرين الثاني وحتى أول كانون الاول يوم اعلان الاضراب المفتوح في كلية التربية .

فماذا كانت مواقف القوى المختلفة من هذه المسألة ؟؟

ان القيادات اليمينية بحكم وجودها على رأس الحركة الطلابية في كلية التربية (نظرا لسيطرتها على الرابطة) وجدت نفسها أمام ردود فعل طلابية ، تتجه نحو تحرك عملي ترد فيه على تدابير الدولة . ومن هنا كان لا بد لها من العمل بما يكفل امتصاص النقمة الطلابية والبقاء في المواقع التي تحتلها على رأس الحركة الطلابية في الكلية ، عبر اخفاء عجزها عن أن تشكل قيادة حقيقية قادرة على تأطير الحركة الطلابية في مواجهة الدولة . وهكذا فقد بدأت تتحرك باصدار البيانات حاملة « التهديد والوعيد » (وطبعا الاتصال بكافة المسؤولين) اذا لم تتراجع الدولة عن خطتها. وعندما لم يجد ذلك نفعا أمام « اصرار الدولة» على تنفيذ سياستها ، كان لا بد لها من التحرك ولو قليلا ، تحركا يحمل في احشائه امكانية التراجع عند أول تغير ولو طفيف في المواقف . وهكذا دعت لاعلان الاضراب في جمعية عمومية عقدت في كانون الاول وأصدرت بيانا كان يعكس تماما مدى قدرتها على التحرك. فهو سواء من حيث مضمونه ، أو من حيث المطالب التي تضمنها (فقد تصدر البيان مطلب تعيين عميد أصيل للكلية مع شرط الموافقة على خطة اصلاحية شاملة ، وذيل بمطلب زيادة عدد منح كلية التربية) ، كان يوضح تماما عند آية حدود يمكن أن يتوقف تحرك هذه الفئة ، فهي على استعداد للتسليم عند تحقيق مطلب تعيين عميد اصيل وبامكانها بالطبع تبرير عدم تحقيق المطالب الاخرى ..

ولقد بدا واضحا ايضا أن كل خطوة تخطوها هذه القيادات ، محدودة ، بقدرتها على القفز بين مكاتب المسؤولين وأروقة الوزارات ، علها تجد عندهم شيئا يمكن العودة به الى الحركة الطلابية وايهامها بأن « كل شيء قد تحقق » بفضل القيادة الحكيمة المتربعة على رأسها .

أما الجهاز التعليمي في كلية التربية فكان بحق « كاريكاتورا » للجهاز التعليمي المتخلف في الجامعة اللبنانية . وما موقف اساتذة التربية المناهض (ظاهريا) لخطوة الدولة الهادفة تصفية الكلية ، الا من قبيل الدفاع عن مصالحهم الخاصة .

وبالتالي فان تحركهم لم يكن يتعدى حدود المحافظة على هذه المصالح ، التي يمكن تأمينها في أي مكان وليس بالضرورة في كلية التربية ، وهذه مسألة سهلة بالنسبة للدولة وهي بالاصل لم تتوجه في خطتها لضرب مصالحهم .

كان لا بد من هذه الاشارة الى موقف الاساتذة وذلك للانعكاسات التي تركها على التحرك الطلابي الاخير .

أما اليسار الاصلاحي : فان موقفه طيلة هذه الفترة لم يبد واضحا ، لانه لم يجابه الظروف الكفيلة بالقاء ضوء كاشف عليه . فموقف الاصلاحيين الاساسي من كلية التربية وقضاياها المطروحة ، تمثل في تأييد كلامي غير واضح : « فهم مع المنح ومع زيادتها ، أما وضع الكلية فيجب أن يبحث ضمن اطار الجامعة اللبنانية ككل » ، وبالطبع هذا الهروب الى « الكل » لم يكن حلا للمسألة بل لاخفاء موقفهم منها . فهم اذن مع زيادة المنح وهم أيضا موافقون على توزيع الطلاب .

وقد كان لا بد لموقفهم هذا ، من أن يظهر في البداية عبر تساؤلات تنتظر اجابات عليها . فهم في الجمعية العمومية التي انعقدت في كلية التربية يوم ١—١٢—١٩٦٩ ، لاعلان الاضراب المفتوح رفضوا التصويت ، وذلك احتجاجا على موقف الرابطة وممارساتها الفوقية ، وعدم قبولها ادراج مطالب اخرى غير المطالب التي تضمنها بيانها . ولم يكن ذلك بالطبع يمثل حقيقة موقفهم بقدرما كان يعكس رغبتهم في الهروب من تحديد موقف واضح من المسألة وبالتالي التزام موقف عملي تجاهها .

— بالمقابل ماذا كان موقف اساتذة كلية العلوم من المسألة ؟ ان بحث هذه المسألة ضروري بالنظر لعلاقته الوثيقة بالمواقف والممارسات التي انتهجها اليسار الاصلاحي من جهة (شعار الوحدة المتلاحمة بين الاساتذة والطلاب الذي يرفعه الشيوعيون كان لا بد وأن يجد ترجمته العملية في هذه المسألة) ، ونظرا للتأثير الذي مارسه الاساتذة على وضعية الحركة الطلابية في كلية العلوم من جهة ثانية .

ومضمون موقفهم يتلخص في ضرورة القضاء على الازدواجية في التعليم ، والتي سببها وجود كلية التربية . وبالتالي ضرورة اتباع تنظيم اكثر عقلانية لوضع الجامعة اللبنانية تكون نتيجته الغاء كلية التربية بشكلها الحاضر مع الابقاء على اسمها ولكن في ظل تنظيم جديد ، يغير أوضاعها جذريا : يدرس الطالب في كليتي العلوم والاداب ليحصل على اجازته ومن ثم يتابع دراسة التربية فيما بعد في كلية التربية، التي سوف تقتصر الدراسة فيها عندئذ ربما على سنة واحدة .

هذا الموقف كان اساتذة العلوم قد بدأوا بطرحه منذ زمن بعيد ، منذ اكثر من عام ، والمصادر التي استندوا اليها في تحديده كانت مستقاة من التنظيم المتبع في فرنسا بالنسبة لمعهد المعلمين العالي ، وقد كان لموقفهم هذا اثره في الجرأة التي أقدمت بها الدولة على طرح فكرة الغاء الكلية خلال الصيف الماضي .

ومسألة المنح لم تكن واردة بشكل اساسي بالنسبة لهم . فاذا ما جوبهوا بها ، كان ردهم أنه من الضروري تنظيمها بصورة اكثر منطقية من خلال توزيعها على طلاب كليات الجامعة اللبنانية . واذا كان تحرك اساتذة كلية التربية قد أتى بائسا وغير ذي اثر كبير على الوضع الطلابي ، اذ اقتصر على مجموعة من البيانات ، وجداول احصائية اصدروها ، فان تحرك اساتذة العلوم كان أعمق اثرا وأكثر جدوى . فقد قذفوا بأنفسهم في صفوف

نظرة على المرحلة الاولى من الاضراب بين مطلع العام الدراسي والاسبوع الاول من كانون الثاني

عرض وتحليل لمواقف وممارسات اليمين واليسار الاصلاحي واليسار الجديد خلال هذه المرحلة

الطلاب ، شارحين ، محرضين ، مستعملين كافة الوسائل : (المنح تؤدي لرشوة الطلاب من قبل الدولة ، والتركيب الاجتماعي لطلبة الكلية) ، كل ذلك من أجل حمل الطلاب على الموافقة على خطوة الدولة هذه .

أما اليسار الجديد (بعض اطرافه على الاصح) فقد كان موقفه من مسألة كلية التربية ينطلق من النظرة الى اهمية وضرورة المنح وما تمثله بالنسبة لواقع الحركة الطلابية ، ومن فهم لاجراءات الدولة تجاه كلية التربية يضعها ضمن اطار الخطة التعليمية الشاملة للنظام في مرحلتها الراهنة . (راجع الحلقة السابقة من هذا التقرير في العدد الماضي من « الحرية ») .

وكان واضحا لهذا اليسار الجديد أن القيادات اليمينية لا بد وأن تعقد في النهاية صفقة مع الدولة تضع حدا للتحرك الطلابي .

فمطلب « تعيين عميد اصيل للكلية » ، لم يكن يعني في حقيقته سوى المطالبة بتعيين منفذ اخر لخطة الدولة .

ومن هنا كان طرح شعار « المشاركة في مجالس ادارة الكليات » مقابل ذلك الشعار الذي طرحته القيادات اليمينية . هذا من جهة ، أما بالنسبة « للخطة الاصلاحية » التي طرحها اليمين حول كلية التربية فعلى الرغم من فخامة بنودها ، لم تكن تعني شيئا . فتحسين الجهاز التعليمي ، لا يمكن تحقيقه الا عبر تفرغ الاساتذة للتعليم في الجامعة اللبنانية ككل ومن ضمنها كلية التربية ، ومن هنا كانت ضرورة طرح شعار اقرار مشروع الملاك التعليمي المتفرغ (ولطرح هذا الشعار مبررات اخرى بالنسبة لبقية القوى سوف نتناولها عند الحديث عن كيفية اعلان الاضراب في كلية العلوم) .

واذا كان الهدف من مطلب زيادة عدد المنح في كلية التربية التصدي موضوعيا لخطة الدولة التعليمية ، فان النضال الناجع لتحقيق هذا المطلب كان يفترض دخول كافة طلاب الجامعة اللبنانية في المعركة . ومثل هذا الدخول كان ممكنا في ظل طرح شعار تأمين المطاعم والمساكن الجامعية وقاعات المطالعة والمكتبات ، بحيث لا تعود مسألة المنح تبدو وكأنها مطلب فئوي جزئي ضيق خاص بكلية التربية .

واذا كانت الدولة تطرح ضرورة الغاء كلية التربية بحجة عدم استعدادها لتأمين عمل لخريجي هذه الكلية ، فان شعار زيادة عدد المنح كان لا بد أن يأتي مترافقا مع مطلب تأمين أوضاع الخريجين في كلية التربية على طريق طرحه بالنسبة لخريجي بقية كليات الجامعة اللبنانية . هكذا ترابطت الشعارات مع بداية الاضراب المعلن في كلية التربية ، من جانب اليسار الجديد : فمن زيادة عدد منح كلية التربية ، الى تأمين المطاعم والمساكن ، واقرار مشروع الملاك التعليمي المتفرغ ، والغاء مرسوم المعادلات ، الى تأمين وضع الخريجين والمشاركة في مجالس ادارة الكليات .

معركة تعميم الاضراب

ولنعد الى استعراض تطور الاضراب . يعلن الاضراب في كلية التربية يوم ١ كانون الاول في جمعية عمومية باغلبية ساحقة . ومع اعلانه تطرح ضرورة العمل على توسيعه ليشمل كافة كليات الجامعة اللبنانية .

القيادات اليمينية ، بحكم سيطرتها على بعض الكليات الاخرى في الجامعة ، تقرر اعلان الاضراب باسم « اللجنة التأسيسية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية » ابتداء من يوم الجمعة ٥ كانون الاول . وينفذ هذا الاضراب فعلا في كليات الحقوق والفنون والعلوم الاجتماعية . ففي كلية الحقوق جرى تنفيذه وسط محاولة من جانب الفئات المؤيدة لمطلب حملة المعادلات لادراج هذا المطلب مع مطالب كلية التربية والشعارات الاخرى المطروحة . وقد كان واضحا منذ البداية أن اليمين الذي اضطر لاعلان الاضراب في كليات الجامعة اللبنانية لا بد وأن يتراجع بعد قليل خصوصا اذا وعينا الابعاد الحقيقية للمطالب المطروحة من جهة ، ولكون القيادات اليمينية قد اتت في الاصل على اساس الحؤول دون أي تحرك طلابي مهما كانت الاشكال المعبرة عنه .

ولهذا كان لا بد من تطويق اليمين والحؤول دون أن يترك تراجعه اثرا يضرب مسيرة التحرك الطلابي . وكان واضحا بالمقابل أن القيادات اليمينية التي اعلنت الاضراب لم تقم بأي عمل لحمل قاعدتها على الالتزام بتنفيذه .

وفي كلية العلوم ، حيث الرابطة منحلة بدأت المشاكل لتنفيذ الاضراب ، منذ يوم ٥ كانون الاول . فاليمين الطلابي يرفض الالتزام بالاضراب ويدخل الصفوف ، وادارة كلية العلوم واساتذتها يناهضون الاضراب بشكل واضح . وقد كان لموقفهم هذا ، بالاضافة لمواقف اليمين ، وحيرة اليسار الاصلاحي الذي كان يتخبط بين الرضوخ لمنطق التحرك الطلابي من جهة ومراعاة شعار « الوحدة المتلاحمة بين الاساتذة والطلاب » من جهة ثانية ، كان لموقفهم هذا اثر كبير في خلق حالة من التشويش والتردد سادت اوساط الطلاب بحيث ظلت كلية العلوم تتأرجح بين الاضراب وعدمه طيلة اكثر من اسبوعين .

وكان لا بد أمام هذا الواقع ، من الاتجاه نحو حل ديمقراطي لحسمه ، وجلاء مواقف كافة القوى . فبرزت ضرورة عقد جمعية عمومية في كلية العلوم ، وامام رفض رئيس الرابطة المنحلة الدعوة لعقدها دعا الاعضاء الستة المستقيلون من الرابطة (المنحلة) لعقد جمعية عمومية يوم ١٩ كانون الثاني أي بعد عطلة عيد الفطر . وقد عقدت الجمعية العمومية بالفعل ، ولم يشارك اليمين الطلابي فيها ، بل اقتصر الامر على « اليسار » . وفي هذا الاجتماع أعلن الاضراب حول الشعارات المطروحة ، من زيادة منح التربية الى المشاركة بمجالس ادارة الكليات مرورا بمسألة المعادلات .. الخ . واختيرت لجنة لقيادة الاضراب .

ان هذا الحل لم يرض بالطبع لا اليمين الطلابي الذي رفض الانصياع لما خرجت به الجمعية العمومية واعتبرها غير شرعية ، ولا الادارة التي رفضت الاقرار بشرعية الجمعية العمومية أيضا وشرعية قراراتها . وتعود المشكلة لتتجدد يوم السبت ٢٠ كانون الاول عند محاولة تنفيذ الاضراب . فالاساتذة يصرون على اعطاء الدروس واليمين الطلابي يرفض تنفيذ الاضراب ، وبالمقابل اليسار الاصلاحي موقفه هو هو : الحيرة والتردد المعبران عن ذلك الموقف المتردد بالنسبة لكلية التربية وأساتذة العلوم . وهنا هرع اليسار الاصلاحي لتلبية دعوة من الادارة لمناقشة الموقف ، وكانت اللجنة الطلابية العليا المنتخبة في الجمعية العمومية الاولى قد اتخذت قرارا بالدعوة مرة ثانية لجمعية عمومية يوم الاثنين ٢٢ كانون الاول .

وكان واضحا أن الادارة تعمل أما م الانقسام الذي بدا في صفوف الطلاب ، للتدخل مستفيدة منه ، وقد كان تدخلها بالمشاركة مع الاساتذة يعني العمل باكبر قدر ممكن للتأثير على شعارات الاضراب بقصد اخفاء شعار زيادة منح كلية التربية . وقد ترددت شائعة ، كان وراءها الاساتذة في الكلية ، بضرورة تأجيل اعلان الاضراب حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٧٠ ، ليشارك فيه الاساتذة من اجل اقرار مشروع الملاك التعليمي المتفرغ . وهكذا بدأ استغلال هذا الشعار بقصد طمس الشعارات الاخرى اكثر مما كان الهدف تحقيق الشعار نفسه .

وأمام دعوة لجنة العلوم الى عقد الجمعية العمومية يوم الاثنين ٢٢ كانون الاول تحرك العميد داعيا في الوقت نفسه الى عقد جمعية عمومية .

وقد جرت محاولات داخل اللجنة الطلابية من جانب اليسار الجديد ، للخروج بموقف علني من خطوة الادارة هذه ، ولكن وقوف اليسار الاصلاحي أمام هذه المحاولات ، حال دون اتخاذ أي موقف واضح من قبل اللجنة ازاء تدخل الادارة السافر في الشؤون الطلابية .

وبالفعل عقدت الجمعية العمومية الثانية ، وكانت الادارة هي المنظمة لها . وفي الاجتماع وقع خلاف بين اليمين واليسار حول ادارة الجمعية العمومية . فاليمين يطالب بأن يديرها بنفسه أو يعطى هذا الحق لعميد الكلية ، أما اليسار الاصلاحي فعلى الرغم من وقوفه مع اليسار الجديد الى جانب مطلب ادارة اللجنة الطلابية للجمعية العمومية أو انتخاب رئيس لها ، فانه لم يعارض في النهاية ادارتها من جانب العميد . وكان ذلك هو ما حصل فعلا بحضور الجوقة المصفقة من اساتذة الكلية الذين لم يحضروا « الا ليحولوا دون الخلاف الحاصل بين الطلاب » .

وقد أعلن اليسار الجديد رفضه لهذه السابقة من جانب الادارة .

ان انعقاد هذه الجمعية العمومية ، بادارة العميد ، كان يخالف النظام الاساسي لرابطة العلوم الذي لا يسمح بأي تدخل للادارة في الشؤون الطلابية . وهكذا شكلت تلك المسألة خطوة الى الوراء بالنسبة لدفع الحركة الطلابية نحو التخلص من الممارسات السابقة التي ابقتها اسيرة الشبكة التي اخضعتها دائما لممارسات فوقية لاديمقراطية .

ولم يكتف اليسار الاصلاحي بالصمت أمام تدخل الادارة بل هو الى جانب معارضته داخل اللجنة صدور موقف علني يشجب ويرفض تدخل الادارة ، وقف يشيد في الجمعية العمومية بمواقف الاساتذة التقدميين !

وفي هذه الجمعية العمومية التي عقدتها كلية العلوم تكرس الاضراب في ظل المطالب المترابطة التي طرحها اليسار الجديد .

أما في كلية الاداب حيث يملك اليسار الاصلاحي حرية التحرك منفردا ، فكانت المعارك تدور لاعلان الاضراب ، ولكن ببطء شديدة (فليس هناك ما يدعو للعجلة) !

وبالفعل فان كلية الاداب ، بفعل التدخل السافر من جانب العميد ومواقف القيادات اليمينية واليسار الاصلاحي ، كانت اخر كلية تدخل الاضراب . وبها اكتمل « النصاب » فعلا في كافة كليات الجامعة اللبنانية مساء ٦ كانون الثاني ١٩٧٠ .

هكذا اكتملت خطوط الاضراب في مرحلته الاولى . ولم يكن مفاجئا — خلال هذه المرحلة — أن تتراجع القيادات اليمينية بعد اسبوعين من اعلان الاضراب ، من خلال مقابلاتها للمسؤولين واقتناعها بالطبع بارائهم (وذلك تبعا لما تكنه من اعجاب واحترام بالغين لهم ، اذ أن جل طموحها يتلخص في ذلك المقعد الذي يحتله المسؤول) ، وتعلن بالتالي تعليق الاضراب في كلية الحقوق يوم ١٩ كانون الاول لتجد نفسها أمام ردود فعل عنيفة من جانب الحركة الطلابية دون أن تملك أي شيء يمكنها من تبرير هذه الخطوة التراجعية . ولذلك وجدت نفسها أمام مأزقين : الاول وضعتها فيه الحركة الطلابية التي نادت بجمعية عمومية لتقرير الموقف في كلية الحقوق (كلية الفنون كانت قد

ماذا مثلت تجربة «لجان متابعة الاضراب» في كليات الجامعة؟

علقت الاضراب بالطبع كما بدأت بدون أي ردود فعل جدية) والثاني موقف الدولة المصر على التشدد في رفض المطالب .

وهكذا تراجعت وأعلنت الاستمرار بالاضراب دون عقد جمعية عمومية علها تجد في ذلك وبعد فترة وجيزة ما يبرر تراجعها مستقبلا أمام الحركة الطلابية .

في هذه الاثناء برز مطلب رفض سنتي الكفاءة في دراسة الحقوق . اذ أن المشروع المقدم من نقابة المحامين كان يتضمن اضافة سنتي دراسة جديدتين الى جانب تحديد سن اعلى للانتساب الى النقابة .

واذا كان مطلبا المعادلات وكلية التربية لا يتناولان بشكل مباشر مصالح كل طلاب الجامعة اللبنانية ، فهذا المطلب كان يمس مباشرة مصالح طلاب الحقوق .

هنا كان لا بد أن تأتي ردود فعل عنيفة على هذه المسألة .

وعندما بدأت القيادات اليمينية تتحرك باتجاه تحقيق هذا المطلب ، برزت منذ الخطوات الاولى استعداداتها للتراجع أو التضليل ، ففي ردها على المشروع بدأت باقتراح الغاء شرط العمر في الانتساب اذ أن المشروع كان قد حدد العمر (دون الاربعين سنة) للانتساب للنقابة . وبالطبع فهذه المسألة لم تكن لتهم طلاب الجامعة بشكل اساسي ولا هي مهمة أيضا بالنسبة للنقابة كما هي حال سنتي الكفاءة . وهكذا انهالت الاقتراحات والبيانات مطالبة بضرورة نسف شرط السن . أما بالنسبة لسنتي الكفاءة فقد تراوحت اقتراحاتها بين القبول بهما شرط اعفاء الطلاب المنتسبين عام ١٩٦٩ ، الى جعلها سنة كفاءة وسنتي تدرج ، ثم سنتي كفاءة وسنتي تدرج الى اخر ما هنالك .

اليسار الاصلاحي يساهم الى ابعد حد في زرع التشويش والفوضى ضمن الحركة الطلابية انسجاما مع عدم وعيه لطبيعة المعركة الدائرة وموقفه من بعض المطالب المرفوعة ، هذا الى جانب المساومات التي عقدها مع اليمين من جهة والمسؤولين من جهة ثانية .

اليسار الجديد : حيث وعى المسألة بشكل صحيح أدرك ضرورة العمل لتأطير الحركة الطلابية في اضراب يشمل كافة كليات الجامعة اللبنانية ، رافضا كل وصاية من الادارة ، أو حل على حساب سيادة المبادىء الديمقراطية مدركا ضرورة تطويق اليمين ، بحركة طلابية مندفعة في النضال من أجل تحقيق المطالب . وبالتالي لا بد من التحريض حول المطالب المرفوعة ، بطبيعتها وكيفية التصدي لخطة الدولة ، وبذلك يصعب على اليمين فيما بعد تضليل الحركة الطلابية وبالتالي يصعب عليه التراجع الا بوجه مكشوف معبر عن خيانته لنضالات الحركة الطلابية ومطالبها . وكان لا بد من دفع اليمين في هذا الاتجاه (نحو خيانة الحركة الطلابية) ، باعتباره الحليف الاساسي للدولة في عملية تنفيذها لخطتها .

وهكذا ، فبعد دخول طلاب بقية كليات الحقوق الاضراب (ولكن من أجل مطلب سنتي الكفاءة فقط) ، وكل الخط الذي حكم اعلان الاضراب في الجامعة اللبنانية والذي يتمثل بالاشتباكات اليومية التي جرت بين اليمين واليسار ، واذا ما نظرنا للفترة التي امتدت بين اعلان اول كلية الاضراب وهو أول كانون الاول وبين دخول اخر كلية رسميا الاضراب في ٦ كانون الثاني هكذا نستطيع أن نكتشف أن الميل الدائم الى التراجع هو الخط الذي حكم سلوك اليمين طيلة تلك الفترة . ولكن اصطدامه بردود فعل الحركة الطلابية كان يجعله بحاجة الى بعض « الانجازات » المسرحية كي يبرر تراجعه .

احتمالات هذه المرحلة من الاضراب

ظواهر اساسية لا بد من رؤيتها بوضوح خلال هذه المرحلة الاولى من الاضراب :

— البطء الشديد في انتشار الاضراب على كليات الجامعة . فلقد استمرت حركة الاضراب تلهث طيلة شهر كامل (بين ١ كانون الاول و ٦ كانون الثاني) قبل أن تكتمل وتعم جميع الكليات .

— الانقسامات المشوشة التي سادت الحركة الطلابية خلال هذه الفترة وتجدد « الاشتباكات » يوميا بين « اليمين واليسار » .

— الاستغلال الذي مارسه اليمين لهذه الانقسامات ، ومواقف التخاذل الصادرة عن اليسار الاصلاحي .

كل تلك الظواهر كانت تهدد التحرك الطلابي بالاجهاض والسقوط في فخ الدولة . وبالمقابل كانت هناك محاولات متواصلة من جانب اليسار الجديد لدفع التحرك في مجرى مضاد لخطة الدولة وقادر على الصمود في وجهها . هكذا كانت تلك المرحلة تنطوي على احتمالات متباينة . وكان واضحا أن صمود التحرك الطلابي وتصعيده مرتبطان بالاسلوب النضالي الذي يجب اتباعه لاخراج الاضراب من الفوضى التي يتخبط بها واستقطاب جمهور واسع من الطلاب حوله وكسر طوق عزلته عن الحركة الشعبية باتجاه الخروج الى الشارع .

ان هذه الاتجاهات التي « نجح » اليسار الجديد في التحرك بوحيها في المرحلة الثانية من الاضراب (بين ٧ كانون الثاني و ١٦ منه) ، بدأت تبرز منذ المرحلة الاولى بشكل جنيني تمثل في تظاهرات جزئية وصغيرة انطلقت بين الكليات .

انطلقت التظاهرة الاولى من كلية التربية باتجاه كلية العلوم ومن ثم الاداب . عندها حاولت الشرطة التصدي لها ، فما كان من القيادات اليمينية الا أن صرخت : الى التراجع داخل الكلية (فهي لا تريد الصدام خوفا من العناصر المندسة) . كما أن اليسار الاصلاحي (ممثلا هذه المرة بالشيوعيين) لم يشارك في تلك التظاهرة (لطبيعة موقفه من مسألة كلية التربية) بحجة أن اليمين يسير على رأس التظاهرة ولا بد من أن تسير التظاهرة بقيادة اليسار (وهذا لا يعني اطلاقا أن الاصلاحيين كانوا يقودون التظاهرات أو يعدون للتظاهر) بل على العكس اكتفوا بالمراقبة وشرب القهوة في « الكافيتيريا » .

مسيرة اخرى انطلقت من كلية التربية أيضا ، عندما كانت كلية العلوم تعيش فترات من الهدوء بعد محاولات تنفيذ الاضراب فيها ، بهدف حمل الطلاب في هذه الكلية على الاضراب . وقد قابل اليسار الاصلاحي هذه التظاهرة بالانزعاج ووقف ضدها (تبعا لموقف اساتذة العلوم) بحجة أن مجيء طلاب التربية متظاهرين لحمل طلاب العلوم على الاضراب (أي مجيء طلاب من خارج الكلية) يشكل « استفزازا لا يمكن القبول به » (وبالطبع لم يكن الاصلاحيون يشاركون بشكل جدي في اعلان الاضراب في الكلية خصوصا وأن أول ما كانوا سيصطدمون به هو اساتذة الكلية) . وهذه الحجة بالذات شارك الاصلاحيون في ادانتها ورفضها عندما طرحتها القيادات اليمينية في كلية الحقوق بالنسبة لحملة المعادلات .

ثم مسيرة اخرى أيضا انطلقت خلال هذه الفترة أمام وزارة التربية من اجل المعادلات .

وأخيرا نظمت مسيرة انطلقت من كلية العلوم باتجاه كلية التربية تصدت لها الشرطة واعتقلت خمسة عناصر بينهم اربعة من « اللجنة الطلابية » العليا في كلية العلوم التي دعت للمسيرة ، وطبعا ظل الشيوعيون يحتفظون بالموقف السلبي ذاته من مسألة التظاهر ..

هذه المجموعة من التظاهرات الصغيرة ، والتي جاءت نتيجة الصراع بين الاتجاهات المختلفة (القيادات اليمينية ، اليسار الاصلاحي واليسار الجديد) ، قد شكلت نوعا من الحافز الذي يدفع الطلاب للتجمع ، كما أنها أتت ببدائيتها اشبه بالشكل الجنيني للاسلوب الذي يجب أن يتخذه التحرك الطلابي : الانطلاق خارج اسوار الجامعة نحو الشارع ، وتعرية الدولة أمام الجماهير .

وهكذا كانت معالم المنعطف الجديد الذي دخله التحرك الطلابي ، بعد انتشار الاضراب على جميع كليات الجامعة اللبنانية وفي ظل الاضرابات الاخرى (للمعلمين ولبعض طلاب الجامعات الاخرى) كانت معالم هذا المنعطف تتحدد في المرحلة الاولى من الاضراب ، لتتحدد معها مواقف مختلف القوى السياسية الطلابية من هذا الاسلوب الكفيل وحده بدفع التحرك الطلابي نحو الخروج من القوقعة التي تسهل للدولة عملية خنقه واجهاضه .

الشيوعيون لم يشاركوا في هذه المسيرات بحجة أنها صغيرة ! ولكنهم لم يكونوا بالطبع في صدد الاعداد لتظاهرات « جماهيرية » بل اكتفوا بترداد كلمة الجماهيرية (بمعنى ضخامة الحجم) متغافلين عن الواقع الذي تعيشه الحركة الطلابية وسلبياته الكفيلة بجعل مثل هذا التحرك « الفخم » صعبا للغاية . وهكذا قضوا تلك الفترة يراقبون ويطالبون بتظاهرات جماهيرية (ترى ممن كانوا يطلبون ؟ من اليسار « المغامر » « الانعزالي » الذي عزلته الحركة الطلابية و « غير الجماهيري » ؟ أم أن « جماهيريتهم » كانت تكفي ؟ وهنا يطرح السؤال : لماذا لم تستعمل هذه الجماهيرية الموجودة في اذهانهم فقط ؟ هل هناك جرأة لاعلان السبب الحقيقي الذي ادى الى عزوفهم عن فكرة التظاهر ؟) .

لقد حاول الشيوعيون تصوير التظاهرات التي دعا اليها اليسار الجديد في تلك المرحلة على أنها « نفرت » الجماهير من الحركة الطلابية .. فهل كان ذلك صحيحا أم أن العكس هو الصحيح ؟

ان واقع الانعزال الذي كان يعيشه التحرك الطلابي عن الحركة الشعبية كان يحتم التوجه نحو الشارع كي لا يختنق ذلك التحرك وهو يراوح مكانه . وقد أتت محاولات التظاهر في المرحلة الاولى من الاضراب لتؤدي ، رغم بدائيتها وجنينيتها ، دورها في فك طوق العزلة عنه وجلاء وجهه الحقيقي .

تبقى نقطة اخيرة حول هذه المرحلة تتعلق بالاشكال التنظيمية النقابية التي رافقت التحرك الطلابي ومدى فعاليتها .

لقد كانت « اللجنة التأسيسية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية » أشبه بهيئة خاصة لليمين يتحرك من خلالها ويتخذ مواقفه باسمها . ورغم ما زعمه اليمين من أن لجنته هذه تضم « جميع رابطات الجامعة اللبنانية » فانها كانت مقتصرة في الواقع على رابطات التربية والحقوق والفنون (بشكل اساسي) ثم العلوم الاجتماعية .

وعلى الجانب الاخر أفرزت تلك المرحلة من الاضراب شكلا تنظيميا تجسد في « لجان متابعة الاضراب » . فماذا مثلت هذه اللجان بالفعل ؟

كانت هناك لجنتان انتخبتا في الجمعية العمومية التي أعلنت الاضراب ، في كل من كلية العلوم ومعهد الصحافة . وقد حددت الجمعية العمومية لكلتا اللجنتين مهمات قيادة الاضراب والاعداد لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية . وقد تحصن « التحالف الاصلاحي » بشكل أساسي في لجنة الصحافة . أما لجنة العلوم فقد كانت الغالبية فيها ذات اتجاه جذري عبرت عنه بجميع المواقف التي اتخذتها .

أما لجنة متابعة الاضراب في الاداب فقد مثلت بالفعل مهزلة اللجان . فعدا كونها جاءت كنتيجة للصفقة التي عقدها اليسار الاصلاحي مع اليمين ، فانها كانت تتمثل في « اللجنة التأسيسية » حيث يسيطر اليمين ، وفي الاجتماعات مع « اللجنة الطلابية العليا في كلية العلوم » . بمعنى اخر أنها كانت تنتمي الى جهتين متناقضتين وتتخذ موقفين متعارضين في الوقت نفسه . ولعل ذلك يوضح أنها لم تكن موجودة بالفعل . أما بقية الكليات فلم تقم فيها لجان منتخبة . وقد استغل الاصلاحيون هذا الواقع ليركبوا لجانا كيفما شاؤوا وليتوزعوها فيما بينهم حيث حظي الشيوعيون باكبر نصيب بين هذه اللجان ليمارسوا بذلك تأثيراتهم عليها .

تلك هي وقائع المرحلة الاولى من تطور حركة الاضراب . فما هي الاتجاهات التي سادت الحركة في المراحل الاخرى اللاحقة ؟ كيف جرت محاولة تصعيد الاضراب ؟ وما هي العوامل التي أدت فيما بعد الى انحداره فانتهائه ؟ وما هي الدروس والنتائج التي ينبغي استخراجها من هذه التجربة ؟

في العدد القادم :
الحلقة الاخيرة
من هذا التقرير

طلاب منظمة
الاشتراكيين اللبنانيين



تجربة ثورية من ايطاليا

انتفاضة العمّال في مصنع "الفيات"

نقدم فيما يلي عرضا وتلخيصا لمقالةظهرت في الازمنة الحديثة (تان مودرن) بقلم لوسيانا كاستلينا ، وهذهالمقالة تدور حول تجربة انتفاضةمصنع الفيات في الاحداث الايطالية الاخيرة :

لقد بقي مصنع الفيات طيلة ١٥ عاما ، هاجسا مقلقا لليسار الايطالي . فهذا المصنع الذي هو أكبر مصنع في البلاد ظل محل طغيان اصحاب العمل . وبقي يشكل ثغرة مظلمة في أي تحليل ايجابي للحركة العمالية الايطالية .

غير أن نيسان الماضي شهد انتفاضة عمالية في هذا المصنع ، اعادت للبلاد جو الحركة العمالية التي قامت في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومن هنا يحق لنا التساؤل لماذا لم تلق هذه الانتفاضة من اليسار الايطالي العناية التي تستحق ؟.. لماذا لم تأخذ من صحف الحزب الشيوعي الايطالي الكثيرة سوى حيز ضئيل ؟.

على أن هذا يشير فعلا الى غياب التعميق السياسي للحركة ، والاستراتيجية القادرة على قيادتها . كما أنه ينتج عن الاطار الذي كان سياسيا اكثر منه نقابيا ، ووطنيا اكثر منه محليا للحركة العمالية ، وهذه السمات هي التي دفعت بالحركة الى صعوبات كبيرة ، اذ لم تستطع الاتجاهات النقابية ، مهما كانت متقدمة ، أن تستجيب لهذا الطابع العام للانفجار العمالي ، ولا أن تستوعب القوة السياسية التي كانت على وشك أن تولد . ومن هنا كانت الموجة العمالية معرضة بأن تتحول الى عصيان عادي يسهل احباطه من قبل اصحاب العمال ، أو أن تصير الى المجابهة على أرض غير ملائمة .

اذا كانت مجلة ((ذي ايكونوميست)) قد تساءلت في احد اعدادها : ((متى يصير في امكان عشرة عمال أن يعطلوا المصنع كله ؟)) ، هذا التساؤل قد أجابت عليه الاحداث الاخيرة اذ استطاع معمل واحد أن يحرك الجسم العمالي المؤلف من ١٤٠ ألف عامل

مم يتألف الجسم العمالي في مصنع الفيات ؟ يتألف من عمال ثوريين — حيث قامت الانتفاضة — وهم عمال ذوو مستوى حسن ، ولكنهم لا يملكون خبرة قتالية ، اذ لم يكونوا قد دخلوا بعد في العمل حينما قامت المعارك العظيمة للحركة العمالية بعد الحرب . ويعمل الى جانب الثوريين ، عمال متوسطيون ، مهاجرون حديثا ، ومستواهم في العمل ليس ممتازا ، وهم يؤلفون اغلبية سكان تورين ، ويحتفظ هؤلاء العمال بصلات مع مواطنهم الاولى في الجنوب ، كما يوجد الى جانب هؤلاء قطاع عمالي غير ثابت في العمل اذ يترك كل عام ١٠ بالمائة من العمال عملهم في الفيات ، ليجدوا عملا في جهات اخرى . وتبدل اليد العاملة اسرع في القطاعات التي يتطلب العمل فيها مشقة بالغة كقطاع الصهر مثلا . ويتقاضى العمال من الدرجة ((الممتازة)) مرتبات تصل الى ١٤٠ ألف لير ، بينما تتراوح مرتبات عمال ((الدرجة الثالثة)) بين ١٠٠ و ١١٠ الاف لير . وهذه المرتبات بالقياس الى ما يدفعونه في المقاطعات الاخرى ، وحتى في بعض المصانع التورينية ، تبدو مرتبات مقبولة ، غير أن المشقة الهائلة التي يتطلبها العمل تجعل من النادر أن يمضي العامل شهرا كاملا من العمل بدون انقطاع ، اذ تصل نسبة الغياب من ١٢ الى ١٣ بالمائة و ٢٥ بالمائة اثناء الصيف . وفي كل يوم يفتقد المصنع حوالي ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ عامل ، وأغلب هؤلاء من مهاجرين قريبي العهد . وعلى هذا فان العامل يتعطل ٣ أو ٤ أيام في الاسبوع لكي يلتقط انفاسه ويستعيد القدرة على العمل .

كما أن الحال خارج المصنع ليس افضل ، فالاجر الشهري للغرفة الواحدة يصل الى ١٠٠٠٠ لير ، واجر الشقة يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ ألف لير ، كما أن سريرا من أربعة تشغل غرفة في فندق من فنادق المدينة يكلف ١٥٠٠٠ لير . ويذكر دون اليس مدير مركز الهجرة المتوسطية كيف أن مراقبيه الاجتماعيين رأوا من ١٠٠ الى ١٥٠ رجلا يرقدون في المحطة كل ليلة ، ومن بينهم ثلاثون من العمال الذين استنفرهم مصنع الفيات ، سبعة منهم حصلوا على بطاقة عمل والاخرون في الانتظار . هؤلاء العمال يلجأون الى النوم في المحطة رغم أن شرطة الخطوط الحديدية تقوم بثلاث دوريات ، الاولى في منتصف الليل ، والثانية في الساعة الثانية ليلا ، والثالثة في السادسة أو السابعة صباحا ، وكل ذلك لانهم لم يجدوا سريرا في فنادق المدينة . ورغم هذا يستنفر مصنع الفيات ١٥ ألف عامل جديد لمصنعه الجديد في ريفالتا ، وهؤلاء مع عائلاتهم يؤلفون ٦٠ ألفا سيصلون الى تورين في نهاية هذا العام (١٩٦٩) ، وبسبب هذا الحدث ، عمد اصحاب المساكن ، الى زيادة الاجور بنسبة ٣٠ بالمائة ، ولا بد أن زيادة الاجور هذه كانت السبب في الانتفاضة التي اشتعلت في المصانع في ذات الوقت الذي عمت فيه المدينة (أي المدينة العمالية) . فقد قامت على التو لجان في الاحياء ولم تكن هذه اللجان من النوع الذي تعمد الاحزاب الى تشكيله ، بل كانت لجانا ولدت داخل اجتماعات شعبية ، وكان مندوبوها يمثلون — كل على حدة — كتلة من المساكن ، وبهذا شغلت هذه اللجان ، دور البلديات التي رغم انها لم تكن متلائمة مع قرارات الفيات ، فقد كانت عاجزة عن الوقوف ضد قراراته ، كما أنه لم يكن في مكنتها التحول الى مراكز للتحرك الشعبي .

وبهذا استطاعت المعركة في الاحياء ، أن تشكل دافعا اضافيا للمعركة في المصانع ، كما أن الانباء التي أتت عن عصيانات الجنوب شكلت عنصرا محرضا .

الرغبة في تدمير الفيات ، ومن هم وراءه ، رب العمل وشيخ المدينة ، والسلطة ، هي التي جعلت المعركة تتخطى الحدود النقابية الخالصة ، فقد كانت في واقعها ، تمردا سياسيا ، جوهريا عميقا وعاما ، يواجه النظام كله ، ومن هنا كانت تأتي الصعوبات التي يواجهها ، فقد كان من الضروري اعطاؤها اهدافا محددة ، ومنعها أن تتحول الى هجوم صاعق ينتهي بالخسران .

واذا كان هناك ثمة سؤال : لماذا لم تقم الانتفاضة قبل عامين من تاريخها ، فلا بد من الاشارة الى الزيادة الهائلة في اجور المساكن .. والقساوة المتزايدة للعمل مترابطة مع قساوة حياة المدينة ، الى جانب أن العمل في الفيات لم يعد عملا مرغوبا يسعى المرء جهده للحفاظ عليه بل صار عملا مؤقتا يستغله المرء للحصول على عمل في مصانع اخرى أقل لا انسانية في معاملتها للعامل . كما أن الانتفاضة كانت ثمرة جهود طويلة للعمل النقابي ، اتت الان ثمارها .

كانت الفكرة القائلة بأن تحرك الفيات سيؤدي الى اهتزاز البلاد ، دافعا لدخول قوى كثيرة في المعركة . فقد رأينا الى جانب القوى المنظمة المعروفة ، جماعات ذات طابع عفوي ، وطلابا يأتون من مناطق عديدة ليشهدوا للعمال بأهمية تحركهم السياسي .

على أننا لا بد أن نلاحظ سريعا ، التوزيع غير المتناسب لحجم التحرك والقوى الداخلة فيه من جهة ، وضآلة العمل السياسي وقلة فاعليته ، وعلى الرغم من أن الانتفاضة تتشابه مع جملة اشكال التحرك العمالي المعروفة في ايطاليا ، فانها بسعتها وسماتها الرئيسية تثير مشاكل جديدة ، تقوم بين النقابات والشغيلة ، بين العفوية والتنظيم ، بين الانفجار وعقلية المباحثات ، بين المبادرة المحلية والوطنية ، بين مطالب المؤسسة والمطالب التي تتخطى المؤسسة ، وباختصار فان المشكلة المطروحة هي مشكلة تعميم المعركة ، وانشاء ، انطلاقا من المصنع ، أشكال جديدة من السلطة السياسية .

■ العلاقة بين النقابات والعمال، بين العفوية والتنظيم بين السياسي والاقتصادي، بين المحلي والوطني

القوى التي دخلت المعركة

يخطىء من يظن أن الانتفاضة قد اشتعلت بصورة عفوية من قبل العمال الاقل مهارة ، فالواقع أن العمال الذين أشعلوا ثورة الانتفاضة كانوا من العمال الاكثر مهارة في المصنع ، ((المساعدون وعمال الموتورات)) ..

ومساهمة العمال المهرة تسجل خطوة نوعية في تقدم الحركة العمالية ، فاضرابهم (اضراب المساعدين) الذي كان فاتحة المعركة ، يعتبر اضرابا جماهيريا منظما من الداخل ، لا انفجارا عفويا ، ولا اضرابا منظما تعلنه النقابات . وهذا ما يجعل الاضراب جديدا من نوعه ، فقد اتخذ القرار باعلانه في اجتماعات عمالية حاشدة ، وأحد العمال الذين انبروا للكلام ، نقل من عمله كعقاب له ووسيلة لارهاب العمال . غير أن الاحتجاج الهائل الذي بادر العمال اليه اجبر الادارة على التراجع عن موقفها .

وهكذا يتجلى منذ البداية مزيج من التسيير الذاتي والتحضير النقابي . فقد قامت النقابة بتمهيد الارض وافتتاح الاحداث لكن الخطوات المتبقية وقعت على عاتق العمال . وهذا لا يعني أن الانتفاضة كانت ضد النقابات ، كما لجأ كثير من الناس الى القول . فالواقع أن النقابات نفسها قد مهدت لهذه الخطوات ، وذلك باسنادها للعمال انفسهم مهمة التنظيم النقابي للقاعدة وخاصة في النقابات اليسارية . وبوسعنا أن نحدد المطالب العمالية بالشكل التالي : المسكن، والتحديد غير الجائر للمراتب العمالية ، وتثبيت الزيادات التي تضاف الى الاجور . وقد عمدت منذ البداية جماعات الى انتخاب مندوبي الفرق الذين هم مسؤولون ازاء العمال طيلة الاحداث .

على أننا اذا شئنا أن نحدد خطوات الانتفاضة ، لاستطعنا أن نوجزها بالشكل التالي . تحرك وتهيئة نقابيان . ثم تحديد المطالب في اجتماعات عامة . ثم اعلان الاضراب من قبل القاعدة ، فالتحاق النقابات بهذا الاضراب وبدأت ذلك النقابات اليسارية ثم تبعتها بعد تذبذب النقابات اليمينية .

وقد سعر المسألة ، وجود قسم من العمال المستائين الذين أزعجهم أن تكون الزيادات المقترحة متناسبة مع رتبة العمل . وقد طالب هؤلاء بزيادة كبيرة متساوية للجميع ، غير أنهم قد توصلوا الى الاتفاق مع النقابات حول صيغة موحدة تتضمن المطالبة باجور تتبع مراتب متناسبة مع مشقة العمل والجهد المبذول فيه .

وهذا ما جعل موقف ((لجنة المصنع)) واضحا . فمندوبوها لا يمتدون على طول الجسم العمالي ، وليس في وسعهم الاشتراك بكافة الاجتماعات العمالية ، كما أنهم الى جانب ذلك غير معروفين كثيرا في الوسط العمالي . وهذا ما جعل علاقتهم بالقاعدة يتخللها الكثير من التوتر . كما أن هذا النوع من العلاقة ساد بين القاعدة العمالية وممثلو القيادة النقابية ، فهؤلاء قد اساءوا تقدير العنصر التفجيري الكامن في استياء العمال ، فحاولوا أن يحصروا المعركة ضمن خط مرسوم ، كما أنهم حاولوا انقاذها من شرور العفوية ، والكفاح من أجل أن لا يغرق مطلب الرقابة العمالية في موجة المطالبة بالاجور . وهذا ما جعل الخلافات تستشري بينهم وبين القاعدة العمالية . وساعد في هذه الخلافات كون هذه النقابات لا تجد لها جذورا كثيرة بين العمال كما انها لا تستطيع أن تفرض وجودها في كل القطاعات ، بينما كانت المعركة تمتد الى كل القطاعات ، وتنفجر في كل مكان ، هذا الوضع جعل العمال ((المتعجلون)) لا يتوقفون طويلا في انتظار العون النقابي ، بل يلتفتون الى كل الجهات في طلب هذا العون . وهكذا رأينا سيلا من المحرضين السياسيين ، واتيح لعناصر كثيرة أن تبرز فجأة وتتحول الى طليعة عمالية ، كما أنه اتاح للطلاب أن يفدوا ، وأن يوزعوا مناشيرهم ومطبوعاتهم ، على أن الاختلاف في مضمون المناشير ، والمواقف المتخذة ، لم يخرق الوحدة العمالية التي تمثلت في انتخاب مندوبي الفرق . كما أن منشورات الطلاب التي تهاجم النقابات لم تمنع منشورات هذه الاخيرة من أن تتوزع هي الاخرى بين القطاعات العمالية . وهكذا كان الوضع قبل أن يدخل عمال معامل المونتاج في الاضراب .

الخلافات بين النقابات والقاعدة

تبدأ الخلافات بين النقابات وادارة الفيات حول المطالب . فان قيادة الاضراب كانت تتجه الى ضرورة تجميع كل المطالب التي ترفعها المعامل وعدد هذه يتجاوز الثمانين ، بينما رفضت النقابات هذا الاتجاه ورأت أن يقتصر الامر على مجموعة ضئيلة من المطالب الرئيسية ، على أن تجري المباحثات حول المطالب الاخرى المتبقية في زمن لاحق . وردت الادارة على ذلك باقتراح ديماغوجي يقضي بزيادة عامة في الاجور .

وقد عمدت الادارة الى التهديد باقفال المصنع واللجوء الى عقوبات أخرى في حال رفض مقترحاتها .

على أن المشكلة الحقيقية التي أثارها الاضراب كانت تتجلى في أن النقابيين كانوا يرون ضرورة حصر المطالب في الرقابة والادارة العمالية وارجاء مطالب الاجور حتى تشرين الاول . وكان دافعهم الى ذلك خوفهم من أن تتحول معركة الفيات الى معركة مصنع معزول . وخشيتهم من أن تضيع هباء جهودهم الطويلة من اجل خلق جبهة جديدة للصراع من أجل السلطة العمالية في المصنع . على أن النقابيين لم يستطيعوا أن يفهموا جيدا أن مطالب غير قابلة للتحقيق (مطلب زيادة ٢٠٠ لير على اجر الساعة) ستؤدي الى تصعيد الرغبة في رفض الاستغلال الرأسمالي والتركيب الطبقي للمجتمع .

عن مجلة "الازمنة الحديثة" الفرنسية • ترجمة وتلخيص •

■ تركيب القوى التي اسهمت في الاحداث

■ السمات العامة للانتفاضة العمالية

من هنا تأتي الازمة التي عبرت عن نفسها في أشكال عفوية للاضراب وانتهت بتوحيد مطالب الادارة العمالية بمطالب الاجور .

والمشكلة الثانية هي مشكلة المباحثات ، فان النقابات كانت ترافق الاضراب بمباحثات دائمة ، ولكن طرفي المعركة ، المباحثات والاضراب ما كانا البتة مجتمعين في ذهن عدد كبير من العمال الذين كانوا يطلبون ببساطة التخلي عن المباحثات والاستمرار في المعركة حتى ((النهاية)) . كما أن قسما منهم لم يستطع أن يوفق بين مطالب الاجور ، ومطالب الادارة ، وهذه المشكلة تتجلى في كثير من المنشورات التي وزعت ابان المعركة . فمقابل المنشورات التي تدعو الى ((الاجور ليست كل شي)) و ((دعوة الى المسؤولية)) نجد المنشورات التي ترفع شعار ((اجر أكبر وعمل اقل)) ..

بعد عدة اسابيع من المعركة ، استطاع المتباحثون أن يتوصلوا الى نتائج اولية . وعرضت على العمال الاتفاقات التي كانت مصممة على أن تضع حدا لنضال المساعدين وعمال النقل — الدرجة الاولى — .

وعدا عن أن هذا الاتفاق انتهى الى المباشرة ببناء مسكن عمالي ، وتضمن تعويض انتظار يبلغ ٢١٫٥٠ ليرا لعمال السيارة ، فانه كان يضع قواعد جديدة للتصنيف الحرفي بين العمال ، اذ ينقل قسما من عمال الدرجة الثالثة في عداد الدرجة الاولى ، اما تبديل العمل والزيادات التالية ، ودوريات العمل في الليل ، فلم يأت البيان على ذكرها .

هذه المواقف اثناء مناقشتها في الاجتماعات ، لقيت بصورة عامة قبولا ، على أن المعامل التي لم تصل اليها المباحثات بعد احتفظت بتصلبها . النقابات لم تكن تباحث بادىء ذي بدء الا في موضوع التصنيف الطبقي بين العمال ومندوبي الفصيل . على أنها تحت ضغط القاعدة عادت فأثارت موضوع ((الزيادة في الاجور)) . على أن فريقا صلبا من العمال لم يدفع المسألة الى حد المطالبة بالاجور فحسب بل دفعها الى حد انتخاب ((مندوبي الفصيل)) ، فان العمال يريدون أن يرفعوا الى تمثيلهم جماعة منهم تحيا حياتهم ، وترتدي ملابسهم . ولم تقف النقابات في وجه انتخابات ((مندوبي الفرق)) ، وبالعكس دعت الى هذه الانتخابات ، على أنها علقت امالا كبيرة على انتخاب مندوبي الفصيل (المندوب يمثل ٢٠٠ عاملا ، بينما يمثل مندوب الفريق ٧٠ عاملا) فقد رأت النقابات ((أن توضيب وضع)) مندوب الفصيل سيؤدي الى توطيد السلطة النقابية . واما العمال فنتيجة تجربتهم مع النقابة ((الصفراء)) فقد كانوا على حذر تجاه اي تمثيل نقابي . فمن لم يكن عاملا بين العمال سيكون على استعداد للخيانة وعلى بيع نفسه لرب العمل .

في هذا الجو وادارة الفيات تهدد بان تقوم باضراب مضاد ، تم اتفاق جديد . هذا الاتفاق يقوم على اعتراف ادارة المصنع بمندوب الفصيل وتقدم له نفس التسهيلات والامتيازات التي ينالها مندوب المصنع ، كما أن الاتفاق يصنف بالدرجة العليا العمال الذين في وسعهم القيام بمهام عديدة ، وقد تلقى بعض العمال هذا الاتفاق بالترحاب ، كما أن بعضهم الاخر أعلن استياءه ودعا الى متابعة النضال .

الاسبوع الحار

هذا الاتفاق زاد في توتر الموقف ، وزاد في عمق الهوة التي فصلت بين النقابات وبعض القواعد العمالية ، فان المؤتمر النقابي المنعقد لـ س. جي. أي. ل. بدا وكأنه لا يعرف بدقة الموقف في مصنع الفيات ، وصار النقاش الدائر بين العمال في المصنع يتعلق بايقاف المعركة أو متابعتها حتى النهاية ((حتى التخلص من كل أرباب العمل)) .

وهكذا ابتدأ اسبوع حامي الوطيس خاضت فيه احزاب ونقابات وشلل طلابية ، حيث لم تخمد حرارة النقاش ابدا في الاجتماعات التي كانت تدوم ساعات طويلة ، وعاودت النقابات المباحثات بالاشتراك مع مندوبي المعامل التي هي موضوع البحث . وبدا أن العمل قد توقف تقريبا في مختلف المعامل المشاركة في الاضراب أو غير المشاركة . وقد عمد عمال مكلفون بقيادة السيارات الى المرآب ، للقيام بضرب من المناورة ، فقد قاموا بدلا من قيادة السيارات الى دفعها باليد حتى المرآب ، وتابعوا ذلك العمل حتى غص الكاراج .

عند ذلك لم تجد ادارة المصنع مناصا من الرضوخ . فقامت بعقد اتفاق مع النقابات يغطي تقريبا كل المطالب المطروحة . على أن ادارة المصنع لم يفتها أن تقوم بمحاولة اخيرة لاذلال العمال فأوقفت عن العمل ١٦ عاملا . على أن هذا العمل الذي جوبه طويلا في الماضي بالسكوت ، جوبه الان باحتجاج عارم اضطر ادارة الفيات الى سحبه والتخلي عنه .

والاتفاق الذي تم بين النقابات وادارة الفيات اتفاق طويل يكاد يختصر ما يقارب المائة معركة نقابية . وأهم المواد التي يتطرق اليها الاتفاق هي :

— المراتب : بموجب الاتفاق صار بوسع عدد كبير من العمال أن يتحولوا من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية ، كما انشئت درجة ثالثة ممتازة ، وصار بوسع هذا الانتقال أن يتم بدون اختبار بمجرد أن يقوم عامل في سنة على الاقل بمهمات تعود الى مرتبة اعلى

— الاجور : ينال كل عامل تعويض سكن اضافي (٢١٫٥٠ لير) ، وأضيف لعدد كبير من العمال زيادات تتراوح بين ٩٫٨٠ لير و ٣٧ لير . كما اضيفت زيادات خاصة . واذا كانت مكاسب الاجور هي المكاسب الاقل بروزا ، فاننا ينبغي أن نشير الى أن فتح المراتب يتيح للعمال زيادات قد تكون أكثر أهمية من الزيادات التي ينالونها من الزيادة المباشرة للاجور .

— أوضاع العمال : عدا عن توفير راحة قصيرة اثر كل ساعة من العمل ، والترتيب الجديد لسلسلة الاعمال الشاقة ، فان الاتفاق يعترف بوجود لجان الفصيل (والواحد منهم يمثل ٢٠٠ من العمال) . هذه اللجان تغرس الوجود النقابي ضمن المعامل ، وتتيح للنقابات أن تمسك بيدها خيوط التحرك العمالي وأن تدفع به بانتظام ، كما تتيح لها أن تقطع بشكل دائم الطريق على كل ما يجري داخل المصنع . وهذا ما يعني قدرة النقابة على أن توجد الحركة العمالية داخل المصنع ، كما يعني بحث الامور على مستوى المصنع والتلمس المباشر لاحتياجات العمل داخل المصنع .

وفي الاتفاق نفسه يسمى المندوبون ((المهرة)) وهذا يوحي بميل الادارة الى التقليل من شأن المندوبين ، والنزول بدورهم الى مستوى تكنيكي بحت ، واعدام الصفة السياسية لهذا الدور ، وهذا وحده يفتح أمامنا مشاكل عدة ، كما أنه يطرح مسألة امكانية نظام المندوبين ، الى مجرد جسم تنظيمي ميت لا يستطيع أن يفعل شيئا باتجاه تحريك أوضاع العمال . ومن هنا تأتي اهمية مندوبي الفرق (الواحد يمثل سبعين) ، فهؤلاء المندوبون سواء اعترف بهم أم لم يعترف ، يستطيعون أن يراقبوا ويدعموا مندوبي الفصيل .

هذه هي الوجوه الرئيسية للاتفاق ، ومهما يكن من أمر فان هذا الاتفاق ايجابي ، اذ أنه لا ينهي المعركة ، ولكنه يضع تحت الاشراف العمالي الجوانب الرئيسية لاوضاع العمل .

انتقادات

أثارت معركة الفيات حلبة نقاش طويلة دخلت فيها نقابات واحزاب وجماعات عمالية وسياسية . على أن الموضوعات الاساسية

— البقية على الصفحة ١٥ —



اليسار التركي يدعو الى تشكيل

حزام ثوري ضد الامبريالية في الشرق الأوسط

● لا يمكن فهم القضية الفلسطينية كقضية مغلقة على نفسها بل يجب فهمها ضمن الصراع ضد الامبريالية في الشرق الاوسط •

● النضال الوطني لايمكن أن ينفصل عن النضال الطبقي ، هذا ما تمثله الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين •

هذا النداء الموجه الى القوى الثورية في الشرق الاوسط وجهته مجلة « لانت » التركية اليسارية في عددها الصادر في ٦ كانون الثاني ١٩٧٠ بعنوان : « مطلوب تشكيل حزام ثوري للشرق الاوسط ضد الامبريالية » .

ان اسم الحزام الثوري للشرق الاوسط ، نطلقه اليوم على الوضع الراهن للصراع الذي تشهده المنطقة ضد الامبريالية • وهذا الحزام يشمل المناطق التالية : تركيا ، ايران ، السعودية ، اليمن ، مصر ، الاردن ، فلسطين ، قبرص ، العراق ، وسورية •

ان الحزام الثوري للشرق الاوسط هو الحزام الذي سيفرضه الثوريون في الشرق الاوسط ضد الامبريالية . كما أن الضربة الحاسمة التي ستلحق بالامبريالية في هذه المنطقة مرهونة بقوة هذا الحزام . هذا وان الحوادث العديدة التي شهدتها هذه المنطقة تبرهن لنا بالدليل الملموس أنها ستكون أكثر مناطق عام ١٩٧٠ حركة وفعالية .. وما نضال الفدائيين من اجل التحرير وحادث سرقة زوارق الطوربيد التي قامت بها اسرائيل من فرنسا .. ومؤتمر القمة العربي الخامس الذي عقد في الرباط في اواخر عام ١٩٦٩ ، الا دليل قاطع على صحة ذلك .. وبلا شك ستكون فلسطين مركز هذه الحركة .. حيث دأبت الطبقات الحاكمة ولم تزل على اظهار النضال في فلسطين على انه مجرد صراع بين العرب واليهود .. والحقيقة أن المسألة لم تكن كذلك اذ هي مسألة كافة بلدان الشرق الاوسط في صراعها ضد الامبريالية التي ان لم تسقط من انظارها مصالحها البترولية في هذه الدول وأسواقها لموادها الخام والمولة فانها سوف لن تكف عن دعمها لصيحات الحرب الهستيرية التي تظهر وتنطلق من اسرائيل نهائيا .. وسوف لن تتخلى عن قواعدها في كل من قبرص وتركيا . ومن هنا فان المسألة الفلسطينية لا يمكن فهمها وأخذها على أنها مسألة فلسطينية مغلقة على نفسها .. بل يجب فهمها وأخذها ضمن الحزام الثوري للشرق الاوسط ..

حرب شعوب الشرق الاوسط هو ضد الامبريالية واداتها الصهيونية الاستعمارية

● للامبريالية وفي المقدمة أميركا ، بريطانيا والاستعمار الصهيوني (التوسع الاقليمي) لاسرائيل اهداف مشتركة . وحتى تتوصل الى اهدافها فانها تعمل على ابقاء دول الشرق الاوسط ضعيفة ، ولهذا نراها تعمل على دعم اسرائيل من جهة ، وعلى دعم الدول الرجعية التي تتظاهر بالعداء لاسرائيل لفظيا من جهة اخرى كي تبقى سيطرتها على هذه الدول وحتى لا تفلت من بدها ، وبالطبع فان هذه السياسة تفيد الدول الرجعية وحكوماتها والطبقات الحاكمة حيث تتظاهر بالعداء لاسرائيل مدعية أن هدفها هو القضاء عليها ، وأنها تتسلح من أجل ذلك بينما الواقع اثبت عكس ذلك اذ ظهر كل شيء على السطح بعد هزيمة عام ١٩٦٧ .. حيث ثبت بالملموس أنها كانت تتسلح فقط من أجل المحافظة على مكاسبها ومصالحها .

علينا أن لا ننسى النضال ضد الطبقات الحاكمة جنبا الى جنب مع النضال ضد الامبريالية والاستعمار

● ان الثوريين في الشرق الاوسط مجبرين على محاربة الامبريالية واداتها الاستعمار الصهيوني ومحاربة الطبقات الحاكمة أيضا • ومن هنا فالنضال الوطني لا يمكن أن ينفصل عن النضال الطبقي •• وهما نوعان متداخلان من النضال يجب النظر اليهما على انهما كل واحد •• وما ظهور منظمة ماركسية — لينينية مثل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الا نتيجة لذلك ••

كما أن أي وحدة تشكل لمحاربة الامبريالية والصهيونية لن تكون بين دول الشرق الاوسط بل ستكون بين منظمات شعوب الشرق الاوسط المسلحة من جهة وبين الطلائع البروليتارية الجماهيرية من جهة اخرى . كما أن الايديولوجية التي ستسود مثل هذه الوحدة لن تكون ايديولوجية البورجوازية الصغيرة القومية بل ايديولوجية البروليتاريا . ان الطريق الوحيد لانتصار حرب التحرير الشعبية هو طريق تنظيم البروليتاريا والفلاحين وسيادة ايديولوجيتهم .

● هناك مسائل حيوية داخل الحزام الثوري للشرق الاوسط لا بد من اخذها بعين الاعتبار حيث تتصاعد اهميتها باستمرار . فعلى سبيل المثال نرى تطور الحركة الكردية ، كما أننا نرى المسألة القبرصية حيث الازمة التركية — اليونانية التي لا بد من الاهتمام بها بدقة ، وهي الازمة التي تستغلها الامبريالية باتباعها سياسة « فرق تسد » من خلال اغراق شعوب المنطقة (قبرص) بأحزاب ومنظمات عديدة ، سياسية .. اذ لا بد للثوريين من استعمال تاكتيكات عديدة تقضي بها على هذه السياسة .. كما أن الثوريين داخل الحزام الثوري للشرق الاوسط مجبرين على محاربة العنصرية والاتجاهات الشوفينية بغير هوادة .. ومنع تضعضع الصفوف الثورية من أجل بعض المسائل الفرعية والالتفاف حول مبدأ « حق تقرير المصير لكل أمة » والدفاع عن شعار « التعايش الاخوي الحر للشعوب » والبحث عن حل مسألة الاقليات ضمن الوحدة الثورية والتساند الثوري . وعلى هذا الاساس نرى أن لا يأخذ الثوار الاتراك التناقض في شرق تركيا على انه تناقض بين الشعب الكردي والتركي .. بل عليهم أن يخرجوا من هذا ويتجهوا الى التناقض الاساسي بين الجماهير العاملة لكل من الشعب التركي والكردي وبين الامبريالية والطبقات الحاكمة هناك .. كما أنه يجب عليهم ان ينظروا الى حل المسألة ضمن اطار الحزام الثوري للشرق الاوسط ، ان الامبريالية التي تبسط أذرعها في الشرق الاوسط كالعنكبوت وتستغل بلدانه.. تعمل لترسيخ رأس جسر لها بواسطة الصهيونية الاسرائيلية ، تعمل أيضا لدعم الدول الرجعية ، ذات الايديولوجية المتخلفة لتنظمها وتستخدمها لاغراضها العديدة وبواسطة شركاتها العالمية . كشركة ارامكو في السعودية ، كما ان الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تعمل لاستغلال اقتصاد بلدان الشرق الاوسط وتتخذ كافة الاساليب لضرب وخنق الحركات الثورية المعادية للامبريالية كي تضمن تحويلها عن منحاها الحقيقي منذ البدء وتجزئتها في هذه البلدان .. واذا تم قطع احد اذرعة الامبريالية في الشرق الاوسط او طرد من احد اقطاره.. فان هذا الاخطبوط سيعود مرة اخرى لتطويق هذا القطر بواسطة اذرعه الاخرى من البلدان المجاورة .

يجب أن يكون الهدف هو سحق الامبريالية وكافة العناصر المرتبطة بها في الشرق الاوسط .. وأمام هذه الحقيقة يشترط تساند كافة القوى الثورية .. ومن هنا على الثوريين أن يحققوا لقاءات تتم بينهم بين حين واخر من اجل دراسة ومناقشة كافة التكتيكات والمسائل الاستراتيجية للنضال الثوري .. اخذين بعين الاعتبار الخواص الوطنية وعناصرها.. من اجل تثبيت الاهداف المشتركة والتكتيكات المعينة في كل منطقة على طريق انزال الضربة القاصمة للامبريالية . ومن هنا على الثوريين في الشرق الاوسط دراسة ومناقشة المسائل التالية في دول الشرق الاوسط :

١ — التركيب الاجتماعي — الاقتصادي .
٢ — القوى الاشتراكية ومنظماتها .
٣ — حركات العمال والفلاحين .
٤ — الحركات القومية .
٥ — الثورات التي تبدو يسارية .
٦ — الحركات الطلابية .
٧ — مواقعها بين القوى المعادية للامبريالية.

علما بأن مجلة الـ « آ نت » سوف تقوم بتقديم معلومات مستمرة حول هذه المواضيع لقرائها .

على كافة الثوريين ، علينا جميعا:
— النضال من أجل بناء الحزام الثوري للشرق الاوسط ضد الامبريالية •
— النضال من أجل تحقيق قيادة (سيادة) ايديولوجية البروليتاريا •

مجلة الانت ●●

تصحيح من الجبهة الشعبية الديمقراطية السعودية

نشرت « الحرية » في عددها الصادر في ١٩ — ١ — ١٩٧٠ تحقيقا صحفيا عن ظفار بقلم جان بيير فينو .. وقد صرح مصدر نيابة عن الجبهة الشعبية الديموقراطية في السعودية بأن الكاتب اورد معلومات خاطئة عن الجبهة في السعودية نظرا لتشابه الاسماء بينها وبين الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين .. فقد قال الكاتب ان الجبهة الشعبية الديموقراطية في السعودية كانت انفصالا عن حركة القوميين العرب ، وان اغلب اعضائها يناضلون في صفوف الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين . والصحيح أن الجبهة في السعودية لم يكن لها اي ارتباط بأي تنظيم عربي في الخارج ، بل كانت حركة تقدمية مستقلة في داخل السعودية ، وانه لا يوجد الان اي من اعضائها في صفوف الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين .

العلاقات الايرانية — الاسرائيلية

هذا المقال بقلم « براغانكا » نشرته مجلة افريكا — اسيا التي تصدر بالفرنسية ، وهو يلقي ضوءا على العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة بين ايران واسرائيل وعلى أهداف السياسة الاميركية في الخليج العربي :

شاه ايران

— انني نصير لاسرائيل .. ومقتنع بذلك ..
هكذا عبر شاه ايران في حديث أدلى به اخيرا لجريدة بريطانية ..
وبهذا الموقف الصريح يحسم الشاه ما كان يتردد عادة في اعلانه •

لقد أصبح من الصعوبة انكار العلاقات المتطورة بين ايران واسرائيل في سائر الميادين ..

ان الصادرات الاسرائيلية الى ايران تجاوزت ١٢٫٦ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ١٦٫٧ مليون دولار عام ١٩٦٨ ، بينما نرى الواردات الايرانية الى اسرائيل تحتل مستوى منخفضا جدا اذ لا تبلغ قيمتها سوى ١٫٢ مليون دولار في العام .

ولاسرائيل مؤسسة هامة في ايران هي : « مؤسسة مصادر التنمية العالمية » ، التي تقوم ببناء سد تبلغ قيمته ١٥ مليون دولار ، على نهر اغار . وقد أنهت هذه المؤسسة الاسرائيلية اعمالا تتعلق بوضع قنوات للمياه في العاصمة طهران ، واقامة تجهيزات مجاري في مدينة أصفهان .

وتوجد هذه المؤسسة نفسها على رأس الكوفورسيوم — مجموعة شركات ذات مجلس اداري موحد — الاسرائيلي ، الذي قدم مشروع بناء خزان طارق على نهر صفد .

ولا تقف العلاقات بين طهران وتل ابيب عند هذا الحد ، فالخبراء الاسرائيليون يوجدون بكثرة في ايران ، ويعملون بنشاط فيها ، اذ نجد الخبراء الاسرائيليين في ميادين صناعة البترول ، وفي تدريب الجيش الايراني تدريبا حديثا ، بالاضافة الى تكوين عناصر البوليس السياسي .. وبالنسبة الى المهمة الاخيرة فان مخطط «التنمية» الايراني يخصص اكثر من ٦ ملايين دولار لانشاء معسكر للاعتقال وعدة بنايات لجهاز البوليس السياسي المعروف باسم « سافاك » . وسينجز هذه المشاريع مقاولون اسرائيليون !.

لكن البترول هو الذي يشكل حجر الزاوية في التعاون الاسرائيلي الايراني . فقد صرح الشاه في الفترة الاخيرة للنائب البريطاني العمالي رويبوك بأن البترول الايراني يمثل بالنسبة للغرب « الامن السياسي » . وقال له أيضا :

— على الغرب أن يشتري منا المزيد من البترول ، وان يشتري اقل ما يمكن من الدول الاخرى التي لا استقرار فيها ، والتي لا تسير في « اتجاه ودي » نحو الغرب . وعليكم أن تتذكروا بأن انتاجنا للبترول قد استمر اثناء الحرب الاسرائيلية — العربية عام ١٩٦٧.

ومن اجل ذلك اقترح الاسرائيليون اقامة خط انابيب للبترول يصل بين البحر الابيض المتوسط وميناء ايلات في خليج العقبة .. وقد وافقت ايران على ذلك . وهكذا وظفت اسرائيل ١١٣ مليون دولار لانشاء هذا الخط . وفي البداية سيؤمن هذا الخط ١٩ مليون طن من البترول الخام كل عام ، وستبلغ كفاءته النهائية حوالي ٦٠ مليون طن . وبذلك سيزود البترول الايراني المؤسسة العسكرية الاسرائيلية أولا ، الا أن الحاجات الاسرائيلية للبترول لا تتعدى ٥ ملايين طن ، وهكذا ستتوجه الكمية الكبرى من البترول الى اوروبا .

ان هذا المحور الايراني — الاسرائيلي لا يقتصر بالطبع على الطابع الاقتصادي ، بل له طابع سياسي هام . فأهداف التغيير الجذري لحركات التحرر في البلدان العربية تزعج الطبقات الحاكمة المرتبطة بواشنطن في الشرق الاوسط .

وفي طهران تؤكد الجهات الرسمية على خطورة اي تغيير يقع في دويلات البترول في الخليج العربي . ولعلها بحاجة الى التأكيد بأن وجهة النظرة هذه ، هي نفسها وجهة نظر الاحتكارات البترولية .

ألم تحدث الثورة في ليبيا ، وفي جنوب اليمن ؟
ثم الا توجه ثورة مسلحة في ظفار ؟؟
فكيف اذن يمكن مقاومة الحركات التي تنمو في مختلف امارات الخليج العربي ؟؟

ان اسرائيل تنصح صديقها شاه ايران بدمج هذه الامارات في امبراطوريته .. وان على ايران ان تقوم مقام بريطانيا في الخليج ..

وتوجد منافسة على هذا الدور ، فالرجعيون في السعودية يريدون هم أيضا ان يلعبوا هذا الدور . وهذا ما يفسر «الخلافات» التي قامت بين ايران والسعودية . ويظهر أن المحادثات التي جرت بين شاه ايران والامير فهد شقيق الملك فيصل في الخريف الماضي قد ساعدت على حل هذه الخلافات .

فهل نحن مقبلون على تقسيم « مناطق نفوذ » في المنطقة ..
هذا ما يؤكده المراقبون الدبلوماسيون المطلعون في اميركا ..

ومهما كان الامر ، فان ثمن هذه الاحتمالات يستوجب تطويرا هاما في القوات المسلحة الايرانية . ومنذ عام ١٩٦٥ بلغ مجموع ما اشترته ايران من سلاح حوالي ٨٠٠ مليون دولار . ومنذ فترة قريبة جدا طلبت الحكومة الايرانية السماح لها بتخصيص ٤٠٠ مليون للتجهيز العسكري للجيش الايراني ، ومن ضمن هذا التجهيز صواريخ من الارض الى الجو ، ومن البحر الى الارض ، وأسراب من المقاتلات ، ومحطات الرادار ، هذا في نفس الوقت الذي يقترب فيه عجز الميزانية الايرانية من نصف مليار دولار ، ومن أجل مقاومة هذا العجز يتجه شاه ايران اكثر فاكثر نحو أميركا .

وأثناء زيارة الشاه الاخيرة لاميركا اتفق مع نيكسون بأن يزداد استيراد أميركا من البترول الايراني . وهكذا ستبيع ايران لاميركا ما حصيلته ٥٠ مليون دولار هو عجز الميزانية الحالي . ومن جهة اخرى وافق البنك الدولي على اعطاء ايران حوالي ٨٠٠ مليون دولار كقروض لتمويل المخطط الخماسي ..

وهكذا نرى أن محور واشنطن — تل ابيب — طهران يقوى بشكل جدي •• وهذا المحور سيساعد أميركا على أن تجد لها قاعدة أخرى قوية في صراعها ضد حركة تحرر شعوب الشرق الاوسط ●●

● تتمات ● تتمات ●

تتمة — أضواء على الوضع في البحرين

والهائها في معارك جانبية تكفل لها السيطرة على المنطقة وثرواتها .

— الشركات الاجنبية الاحتكارية — وخاصة شركات النفط — التي تهدف الى الحصول على ايد عاملة رخيصة ، وطبقة عاملة خفيفة تحتاج الى زمن طويل كي تدرك مصالحها الطبقية المشتركة .

— القوى الاقطاعية والقبلية التي تطمح الى تفتيت القوى الوطنية والى اصطناع معركة تظهر فيها نفسها بمظهر القيادة الوطنية الحامية لعروبة الخليج .

— البورجوازيين المحليين الذين يريدون ايضا الحصول على ايد عاملة رخيصة — خاصة مقاولو البناء — .

وأمام هذه المصالح المتشابكة التي تبقي الايرانيين في اوضاع مزرية ، أي أفكار احزاب البورجوازية الصغيرة الشوفينية تساعة في خلق جو مشحون متعصب ضد العمال الايرانيين ، وتعاملهم معاملة اضطهادية .

ان معالجة هذه القضية تتطلب — برأينا — وعيا ثوريا حول حل ديمقراطي لقضية العمال الايرانيين ..

وهذا الحل لا يتحقق الا بتصفية الانظمة الاقطاعية المرتبطة بالاستعمار ، واقامة دولة اشتراكية عربية تتحد مع بقية الدول الاشتراكية العربية . وهذه الدولة الاتحادية تقيم مجتمعا يقضي على كل انواع الاضطهاد الاقتصادي والقومي ، يتساوى فيه كل من يعمل في هذا المجتمع بدون آية تفرقة ، وتعيش فيه الاقلية الايرانية ضمن الدولة المتحدة الاشتراكية كاقلية لها كافة الحقوق ، وعليها كل الواجبات دون تمييز . ان هذا الحل هو الذي يدفع العمال الايرانيين الى الخلاص من ترك الشوفينية التوسعية للرجعية الايرانية ، ويضعهم مع جماهير المنطقة للنضال ضد الرجعية العربية والرجعية الايرانية معا .

ان هذا الحل يتضمن ، اذن ، القضاء على المصالح المستفيدة من وجوده هذه المشكلة وتصفيتها تماما .

★★

هذه المعضلات الوطنية والديمقراطية تطرح على « المثقف » البحراني اختيارا محددا : اما الاستسلام لتحالف الرجعية والاستعمار ، وأما الانضمام لمعسكر الثورة والجماهير ••• ولا « خيار ثالث » بينهما !.

(اعداد : الطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي)

تتمة — تجربة ثورية من ايطاليا

التي دار حولها محور النقاش كانت تتعلق جميعها بموقف النقابات والقضايا التي يثيرها هذا الموقف . فقد اتهمت النقابات بأنها تتبع خطا تقليديا في العمل وبانها وقفت بالنسبة لقضية المطالب موقفا مهما تكن صحته فانه لا يفعل شيئا سوى أن يقتطع من الطبقة العاملة اقلية يعقوبية . ونلاحظ أن هذه الانتقادات تخلط في الواقع بين موضوعات لوكسمبورغية ولينينية . كما أن اتهامات وجهت الى النقابات بشأن المندوبين ، فأن ميل النقابات الى مندوبي الفصيل قد اثار نقاشا . وقد رأت احزاب يسارية انه بالرغم من أن الانتخاب على أساس الفرق قد يخلق انفلاشا تنظيميا ويفقد العمل النقابي تماسكه لمدة طويلة فانه ضروري من اجل تحويل الادارة العمالية الى نوع من « ازدواجية السلطة » (سلطة سوفيات) وبذلك تتعدى هذه الادارة الخط النقابي الى توطيد نوع من السلطة العمالية .

لقد كان بحث المسألة يدور ضمن خطين ، الخط الاول هو العمل باتجاه تأسيس نوع من السلطة العمالية ضمن المصنع والخط الثاني يدعو الى تعميم المعركة بالاصرار على مطالب الاجور وحدها . ولقد اختارت النقابات — عن حق في رأينا — الخط الاول .

غير أن المعارك داخل المصنع ، لا بد أن تفقد فعاليتها ، اذا لم تدر من داخل المصنع ، وهذا ما يقضي بانشاء نوع جديد من التنظيم الطبقي ، فعلى النقابات ان تنغرس ضمن العمال • وأن تكون على صلة بأوهى خطوط التحرك العمالي والا وجدت نفسها دائما أمام أمرين لا ثالث لهما (التراجع او الانتفاضة) •



نتائج ودروس من حركة اضراب الجامعة اللبنانية

بيروت ● الاثنين ١٦ — ٢ —١٩٧٠ ● العدد ٥٠٢ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ●
AL- HOURRIA No. 502 ● 16-2-1970 ● BEYROUTH

بعد الغارة على مصنع مدني في "ابي زعبل"

المليشيا الشعبية: طريق الرّد على الغارات الاسرائيلية



بداية عام المؤامرات على العمل الفدائي



